ندوة
«النزاعات والعمل الإغاثي
دور الكويت الإنساني»

16 - 17 يناير 2017

(الأوراق البحثية)

ضمن فعاليات مهرجان القرين الثقافي
الثالث والعشرين

دولة الكويت

اليوم الأول

الجلسة الأولى

الهلال الأحمر الكويتي

الأثنين 16 يناير 2017

الساعة 10:00 صباحاً

قاعة الجوهرة - فندق كراون بلازا

الهلال الأحمر الكويتي

د. هلال الساير

المقدمة

تُعــد الأعمال الإغاثية والإنســانية التي تقوم بها دولة الكويت هي ركنا أساسيا ومنهجا أصيلا وثابتا في سياســة الدولة الخارجية التي لها ســجل حافل من المبادرات الإنسانية، والهلال الأحمر الكويتي يجســد هذا المنهج بصورة واقعية فــي برامجه وأعماله وخدماته التي يقدمها للشــعوب والدول المحتاجة إلى العون والمساعدة، خاصة ما يقوم به من نشاط إغاثي وإنساني وطبي وتنموي على الأرض.

وعملت جمعية الهلال الأحمر الكويتي منذ تأسيسها عام 1966 على التخفيف من آثار المحن والاضطرابات والكوارث التي أصابت الكثير من المجتمعات في أنحاء العالم.

وانطلقت بدايات تأسيس الجمعية حينما تعاهدت 18 شخصية كويتية من رجالات الخير على مزاولة أول عمل إنســاني تطوعي منظم تحت اســم جمعية الهــلال الأحمر الكويتي، وعقد أول اجتماع لهم في ديسمبر 1965 لوضع النظام الأساسي للجمعية حيث تم انتخاب أول مجلس إدارة لها وباشرت العمل في عام 1966.

ونالت اعتــراف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمــر والهلال الأحمر في جنيف بعد الانتهاء من خطوات التأسيس، واستيفاء جميع شروط العضوية فأصبحت العضو رقم 110، وتتمتع بكل الحقوق والالتزامات المترتبة على هذا الانضمام.

وارتكز العمل الإنســاني للجمعية منذ بداياته قبل نحو خمسين عاما من تأسيسها على مبادراتها الإنســانية الرائدة والمرتكزة على فكرة الخير والبذل والعطاء، فمساعدة الفقراء والمحتاجين وتلبية حاجاتهم الأساســية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وخدمات طبية، وهي من الأهداف الأولى للجمعية من خلال المساعدات الطارئة التي قدمتها للعديد من الأسر المحتاجة داخل الدولة وخارجها في كثير من البلدان من جراء الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات وغيرها، ثم انطلقت الجمعية إلى ميدان آخر لا يقل أهمية حيث ركزت في إســتراتيجيتها على الأســر المحتاجة داخل المجتمع الكويتي في مجالي الصحة والتعليــم في محاولة لتأمين الرعاية الصحية الأولية للمحتاجين المعوزين بســبب مرض لا يملكــون ثمن علاجه أو بســبب عدم القدرة على الأخذ بوســائل الوقاية الصحية أو عدم القدرة على مواصلة التعليم.

دور الجمعـية الإغاثـي

تُعـتبـر الخدمـات الإغاثية أهم ركائز العمل الإنسـاني الذي أنيطـت به الجمعية منذ تأسيسـها، وقـد تعاظم دورها مـن خلال التواصل الـذي تم بينها وبـين الاتحاد الدولي لجمعيـات الصليب الأحمر والهـلال الأحمر واللجنة الدوليـة والجمعيات الوطنية للهلال الأحمـر والصليب الأحمر مع المنظمات العربية والإقليمية من خلال خلق شـراكة قوية مع هذه المنظمات لاسـيما مع مرور المنطقة في العقد الأخير بأزمات إنسانية وكوارث طبيعية كثيرة.

أما ما يتعلـق بالدور الذي تقوم به الجمعية في مساندة ودعم الشعب اللبناني فإنه نابع مـن المحبة والترابط الذي يجمع الشـعب اللبناني والكويتي وعمـق العلاقات بين الكويت ولبنان على المسـتويين الرسمي والشـعبي، فالكويت تعتبر مساندا حقيقيا وفعليا للأشقاء بلبنـان بتوجيهات من سـمو أمير البلاد الشـيخ صباح الأحمد الجابر فـإن إجمالي قيمة المسـاعدات الكويتية للبنان قدمت خلال الاعتداءات الإسـرائيلية في عام 2006 قد بلغت 3000 طن باعتبار أن مسـاعدة الشـعب الكويتي للبناني واجب على الشعب الكويتي بحكم العلاقة القديمة بين الشـعبين الشـقيقين فالجمعية تبرعت أخيرا بإنشاء مستشفى المنية الحكومي في شمال لبنان بقيمة ستة ملايين و500 ألف دولار.

ووحدت الجمعية أيضا جهودها مع هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس التعاون لتوفير الاحتياجات الضرورية وتلافي الازدواجية، حيث تشكل الجمعيات الوطنية الخليجية رقما لا يستهان به بين الدول المانحة عالميا للمنكوبين والمتضررين في مختلف أنحاء العالم حيث تفوق تلك النسبة الثلث تقريبا.

واتضـح العمل المشـترك الخليجي جليـا بالتعاون بين الهلال الأحمـر الكويتي ونظيره القطري واللجنة الدولية للصليب الأحمر في المشـاريع المشاركة لخدمة اللاجئين السوريين في لبنان.

وحققـت الجمعية الشـراكات القائمة مع المنظمات الإنسـانية أهدافها محليا وخليجيا وإقليميا وأصبح لها أثر كبير في مساعدة الفقراء والمحتاجين والمتضررين وأصبحت موضع إشـادة من الجميع سـواء كانوا مستفيدين أو مانحين أو دولا أو مؤسسات رقابية، وهذا ما شجع على تقوية تلك الشراكات وتطويرها، بل وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل من أجل تشجيع المزيد من المؤسسات للدخول في شراكات مماثلة.

ولطالما دأبت جمعية الهلال الأحمر الكويتي على أن تكون حاضرة في مختلف الفعاليات والمحافـل الدولية التي تحمل فـي ثناياها تعزيز العمل الإنسـاني العالمي الداعم للاجئين والمنكوبين.

وينبع عطاء الجمعية لشـعوب العالم الفقيرة من عطاء الشـعب الكويتي حيث لا يقتصر دور الجمعيـة على توصيـل مواد الاغاثة العاجلة، بل عبر برامج متنوعة ووسـائل مختلفة

وطرق متعددة حسب ظروف كل حالة وموقعها ودرجة حاجتها وشدة احتياجها وتنقسم أعمال الإغاثة إلى: المادية والإيوائية والدوائية والغذائية وتقدم بطريقتين حسب ما يقتضي الحال.

فإما أن تكون مساعدات طويلة الأجل وإما أن تكون مساعدات عاجلة يتم اعتمادها بأوامر سامية من القيادة السياسية.

وتتنوع مهام الجمعية في عدة مجالات منها الاستعداد والعمل في زمن السلم والحرب وتقديم الخدمات الإسعافية الطبية والاستعداد والاستجابة لحالات الكوارث والمساهمة في تقديم الإغاثة والمساهمة كذلك في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية.

وما يميز الهلال الأحمر الكويتي سرعة الحضور في قلب الحدث مهما كانت الظروف والمخاطر ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق واستقطاب المتطوعين وتأهيلهم للعمل الإنساني والسعي إلى بناء مجتمع صحي آمن وتحقيق السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع محليا وشعوب العالم دوليا، ولتلك النجاحات التي حققتها الجمعية كانت تعتمد على خطة تفصيلية تعتمد على نوع الكوارث المحتملة والأماكن الأكثر عرضة للكوارث والإمكانات والقدرات المتوافرة.

تلك الجهود والتنسيق مع القاعدة الجوية في وزارة الدفاع عبر جسر جوي لنقل مواد الإغاثة والطبية بسرعة كبيرة ساهم بالتخفيف من حدة الكارثة على النازحين مثل ما تم نقله إلى (السودان والصومال واليمن وباكستان ولبنان وليبيا وجنوب شرق آسيا) إبان كارثة تسونامي.

ووسعت الجمعية رقعة انتشار مساعداتها على الساحة العالمية لتغطي حوالي ٧٦ دولة شملت دولا عربية وآسيوية وأفريقية ومن أبرز الدول المستفيدة اليابان والفلبين وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وباكستان وأفغانستان والدول العربية مثل سورية والأردن ولبنان والعراق والسودان والصومال واليمن وليبيا ومصر وفلسطين وجيبوتي وكينيا وجورجيا والبوسنة والهرسك وأوغندا وإثيوبيا وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة.

وقد ظهر هذا التقدم في كثافة العمل الإنساني لدى الجمعية سنة بعد أخرى حتى وصلت قيمة ما أنفقته منذ 1992 حتى العام ٢٠١٦ إلى 343 مليون دولار.

كما انصب جهد الجمعية الإغاثي أيضا بتوفير سيارات الإسعاف لكثير من الدول ومنها فلسطين وأفغانستان والعراق والسنغال وسورية وجيبوتي ولبنان وباكستان واليمن والصومال وغيرها من الدول إيمانا منها باستكمال الطاقم الطبي والعلاجي للجرحي المتضررين جراء الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان حيث بلغت قيمة سيارات الإسعاف التي قدمت من الجمعية حوالي 2 مليون دولار.

ومن أهم المشاريع التي قامت بها الجمعية منذ تأسيسها المشاريع التنموية لجمعية الهلال الأحمر الكويتي:

تسعى جمعية الهلال الأحمر الكويتي منذ تأسيسها في عام 1966 إلى العمل في مشاريع جديدة في مختلف المجالات في كل أنحاء العالم، كالبرامج الإنسانية والإغاثية، والمشاريع الإنشائية كبناء المدارس والمستشفيات والقرى وغيرها من المشاريع التي تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين.

وتحرص الجمعية عند القيام بأي مشروع على إجراء دراسات جدوى تقدمها جهات معتمدة، وتتم مراجعتها مراجعة دقيقة، لاتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المنشودة منه.

1 - كارثة تسونامي

سارعت الجمعية فور حدوث أسوأ كارثة طبيعية في التاريخ المعاصر، المتمثلة بالزلزال العنيف الذي ضرب سواحل عدد من الدول الآسيوية في 26 ديسمبر عام 2004 وما خلفه من دمار كبير، إلى إرسال فرق إغاثة كويتية محملة بالمساعدات الإنسانية إلى الدول المنكوبة، على الرغم من الصعوبات الجمة المتمثلة في اختفاء معالم الطرق وانقطاع وسائل المواصلات وسوء الأحوال الجوية وخطر انتشار الأوبئة والأمراض من جراء تحلل الجثث والتلوث البيئي.

وخلف هذا الطوفان الذي اكتسح مدنا وقرى ساحلية في أكثر من عشر دول نحو 160 ألف قتيل، وعشرات الآلاف من المصابين والمشردين، وأعلنت الكويت بعيد حدوث الكارثة عن تبرعها بمليوني دولار، ثم بعد ذلك بعشرة ملايين دولار بعد اتضاح حجم المأساة وتزايد عدد الضحايا وحجم الدمار الكارثي الذي بدأ يتكشف للعيان.

وكلفت الحكومة جمعية الهلال الأحمر الكويتي تأمين إيصال المساعدات ومواد الإغاثة والأدوية لمستحقيها بالسرعة اللازمة.

وانطلقت في الكويت حملات شعبية لتقديم المساعدات إلى الدول المنكوبة، تعبيرا عن التضامن والتكافل معها، كما أعلنت الكويت عن إعادة جدولة ديون الدول المنكوبة والتي تبلغ مئات الملايين من الدولارات.

وتقديراً لحجم الكارثة المأساوية وتجسيداً لمشاعر الكويتيين تجاه المنكوبين في تلك الدول، وسعيا إلى تخفيف المعاناة عنهم فقد قررت الكويت زيادة تبرعها لتصبح القيمة الإجمالية مائة مليون دولار أمريكي، منها 30 مليون دينار تبرعات نقدية

وجاءت وقفة الكويت إلى جانب منكوبي تسونامي كنموذج لتأكيد حجم التعاطف الرسمي والشعبي مع الضحايا قولا وفعلا، وإرسال رسالة مفادها أن الكويت بقيادتها الرشيدة صاحبة مواقف رائدة، وأن أبناءها جبلوا على قيم الخير والتكامل وسيظلون على هذا النهج الذي توارثوه عن الآباء والأجداد.

2 - إعادة البنية التحتية في محافظة باندا اتشيه بإندونيسيا

حظيت إندونيسيا بالنصيب الأكبر من مساعدات جمعية الهلال الأحمر الكويتي باعتبارها الدولة الأكثر تضررا من كارثة تسونامي، وتم التحرك إليها عبر رحلات ميدانية شملت المناطق المنكوبة.

ولم تتوقف جهود دولة الكويت لإغاثة ومساعدة منكوبي الكارثة عند الاكتفاء بتوفير الحاجات الأساسية للمتضررين، بل تجاوزتها لتشمل عمليات إعادة الإعمار طويلة المدى.

وتمت المساعدات الكويتية وفق مراحل عدة كانت أولاها مرحلة الطوارئ، حيث تم التركيز على توفير الأغذية والإمدادات الأولية، وفيها قدمت الكويت مساعدات عاجلة تمثلت في 500 ألف دولار لدعم صندوق الإغاثة الذي أقامته إندونيسيا، واعتبرت الكويت أكثر الدول تبرعا لهذا الصندوق.

أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة إعادة التأهيل، وفيها سعت جمعية الهلال الأحمر إلى تمكين المنكوبين في إقليم أتشيه ومناطق أخرى من الاعتماد على أنفسهم وإعادة إنشاء مناطقهم المدمرة.

أما المرحلة الثالثة فأطلق عليها «إعادة البناء»، وفي إطارها اشترت الجمعية 56 آلية ثقيلة لإنشاء ثلاث محطات لتنقية مياه الشرب، على أن تنتج المحطة الواحدة 250 ألف لتر من المياه، وهو ما ساهم في توفير مياه شرب نظيفة.

وقامت الجمعية بشراء 10 شاحنات و150 قارب صيد يعمل على كل منها خمسة صيادين، الأمر الذي يوفر وسيلة لقمة العيش لنحو 750 أسرة، فيما تم توفير معدات طبية ومولدات كهربائية وأجهزة متخصصة لمستشفى زين العابدين في أتشيه.

3 - قرية المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في إندونيسيا (باندا اتشيه)

في 10 يونيو 2008 وقعت جمعية الهلال الأحمر الكويتي مع حكومة إقليم باندا اتشيه في إندونيسيا مذكرة تفاهم لإقامة 150 منزلا في قرية سميت باسم سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح.

وفي 5 ديسمبر 2009 افتتح رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي المغفور له بإذن الله برجس حمود البرجس تلك القرية في احتفال حضره سفير دولة الكويت لدى إندونيسيا ناصر العنزي ومحافظ باندا أتشيه أروانـدي يوسف وعضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي وأمين الصندوق الفخري سعد الناهض وأركان السفارة الكويتية.

وأعربت الجمعية عن شعورها بالفخر والاعتزاز لمساعدة الشعب الإندونيسي بعد كارثة تسوماني من خلال مبادرات سريعة نيابة عن الحكومة الكويتية والشعب الكويتي، فيما أعرب محافظ باندا أتشيه عن التقدير لجهود الكويت في إغاثة المنكوبين في دول العالم

ولجهودها في تقديم العون لبلاده، لاسيما لإقليم باندا أتشيه، ومنها بناء قرية جابر الأحمد الصباح.

وبحضـــور رئيس مجلس الإدارة الحالي الدكتور هلال الســـاير وأمين الصندوق الفخري عضو مجلس الإدارة ســـعد الناهض تم في عام 2015 افتتاح كل مرافق قرية باندا أتشـــيه بافتتاح مدرسة المباركية وصالة متعددة الأغراض.

1 - قرية الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في سريلانكا

بعد أحداث تســـونامي التي أصابت ســـريلانكا وتسببت في خســـائر فادحة قررت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بناء 100 وحدة ســـكنية في المنطقة الشـــرقية (نندار) في سريلانكا التابعة لمدينة إمبارا.

وزار وفـــد من الجمعية برئاســـة رئيس الجمعية برجس حمود البرجس ســـريلانكا وسلم المســـاكن كهدية من الجمعية لمستحقيها، وذلك تأكيدا لحرص دولة الكويت على المســـاهمة في تخفيـــف حدة المعاناة التي طاولت الكثير من الأســـر، ومســـارعتها في المبادرات التي تستهدف مساعدة الدول المتضررة.

وفـــي 25 يناير 2011 افتتح ســـفير دولـــة الكويت لدى ســـريلانكا يعقوب العتيقي وممثلين عن جمعية الهلال الأحمر الكويتي قرية جابر الأحمد الصباح.

وتضم القرية 100 وحدة ســـكنية ومســـجدا، وتعد من أكبر المشـــروعات الإنسانية التي تقدمها الكويت للمتضررين والمنكوبين من زلزال تســـونامي لمساعدتها على تجاوز آثار المحنة، وهو مشـــروع متكامل ومزود بجميع المرافق كالبنية التحتية وشبكات التيار الكهربائي ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق.

ونظرا إلى تسبب تسونامي في تشريد أكثر من 5000 من عائلات صيادي الأسماك في ســـريلانكا بعد تعـــرض نحو 80 في المائة من قوارب صيد الأســـماك للتلف، فقد ســـارعت الجمعية إلى توفير نحو 300 قارب صيد وتوزيعها على الصيادين، وإنشـــاء ورشة كبيرة لإصلاح السفن تحمل اسم الكويت.

2 - قوارب صيد للصيادين في تايلند:

نتيجة تعرض المناطق الساحلية في تايلند لموجات تسونامي في 26 ديسمبر 2004، فقدت 386 قرية تعمل في صيد الأســـماك ويبلغ تعداد ســـكانها نحو 120 ألفا، نحو 4500 قارب لصيد الأسماك، وتعرضت عُدد صيد الأسماك لضرر كبير.

وتعرضت ثمانية مرافئ لصيد الأسماك مع بناها التحتية لأضرار كبيرة، فضلا عن تعـــرض قطاع صناعة الأحياء المائية لانتكاســـة خطيرة، حيث تعرض نحو 15800 من أقفاص الأسماك للدمار، الأمر الذي تسبب في خسارة قدرها نحو 33 مليون دولار.

وللتعويض عن هذه الخسائر الكبيرة، بادرت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بتسليم الصيادين 300 قارب في قرية بوكيت، في حفل حضره رئيس مجلس الإدارة برجس حمود البرجس، ونائب رئيس الجمعية الدكتور هلال الساير، وأمين الصندوق الفخري سعد الناهض، والسفير الكويتي لدى تايلند خالد الشيباني.

وأصبح حلم الصيادين التايلنديين بالعودة إلى العمل وكسب رزقهم بعد كارثة تسونامي حقيقة بفضل جهد الجمعية. وانطلق الصيادون بقواربهم الجديدة نحو الماء بحثًا عن رزقهم وعن مستقبل أفضل بعد تلك الكارثة التي حصدت أكثر من 5 آلاف قتيل في تايلند، معبرين عن امتنانهم لحكومة وشعب الكويت لمساعدتهم على تحويل الحلم إلى حقيقة.

3 - مشروع محطة تنقية المياه في المالديف:

بعد أن فقدت جزر المالديف آلاف الأشخاص ودمرت آلاف المنازل نتيجة كارثة تسونامي في 2004، سارعت دولة الكويت من خلال جمعية الهلال الأحمر الكويتي إلى مد يد العون لذلك البلد من خلال بناء محطة لتنقية المياه.

وبحضور نائب رئيس الجمعية الدكتور هلال الساير تم تدشين المحطة، حيث عبر المسؤولون في جزر المالديف عن بالغ شكرهم للجمعية على هذا التبرع.

4 - مضخات مياه لبنغلاديش

تعتبر بنغلاديش ثانية أكبر دولة مسلمة، إذ يزيد عدد السكان فيها على 155 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 14757 كيلومترًا مربعا، ثلثاها من المياه والأنهار. وتعاني بنغلاديش من كوارث طبيعية كل مدة زمنية بسبب طبيعتها الجغرافية، ومنها إعصار «سدر» الذي ضربها عام 2008، ودمر عددا كبيرا من البيوت والمساجد والمدارس والآبار، وأتلف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

وبناءً على التوجيهات السامية من سمو أمير الكويت بالتبرع بـ 10 ملايين دولار لإغاثة بنغلاديش نتيجة تلك الكارثة، تم تكليف جمعية الهلال الأحمر الكويتي بمهمة تقديم المساعدات اللازمة.

وفي هذا الإطار سيرت الجمعية حملات إغاثة محملة بمساعدات إنسانية للمتضررين، واشترت 500 مضخة سحب للمياه من الآبار الجوفية و350 قارب صيد مع المكائن و50 ماكينة حرث تستخدم في الزراعة، وبنت نحو 20 ملجأ لاستيعاب كمية كبيرة من المتضررين.

وقُدر عدد القتلى نتيجة الإعصار بنحو 3500 شخص والمفقودين بالآلاف، إضافة إلى مئات الجرحى.

5 - مستشفى جارهي حبيب الله في كشمير بباكستان:

فـــي عام 2006 بنت جمعية الهلال الأحمر الكويتي مستشـــفى مقاطعة «جارهي حبيب الله» في شـــمالي باكستان الذي يتسع لنحو 70 سريرا، وذلك كجزء من تبرع كويتي رسمي بقيمة 100 مليون دولار، لمساعدة ذلك البلد على أعمال إعادة الإعمار والإغاثة بعد الزلزال القوي الذي ضربه في عام 2005، وراح ضحيته نحو 73 ألف شخص.

6 - مستشفى جمعية الهلال الأحمر الكويتي في طرابلس بلبنان

أدركـــت جمعية الهلال الأحمر الكويتي أهمية الدور الذي تقوم به في مجال المســـؤولية الاجتماعية، وعملت على اســـتثمار كل الوســـائل للنهوض بمسؤولياتها تجاه لبنان والوقوف إلى جانب شعبه الشقيق. وتأتي جهود الجمعية في طليعة الجهود الإغاثية المقدمة للشعب اللبناني سواء في الرخاء أو المحن.

ففي 30 ســـبتمبر 2009 وضع رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان فؤاد السنيورة حجر الأساس لـ «مستشفى المنية الحكومي» في شمال لبنان، بهبة مقدمة من جمعية الهلال الأحمر الكويتي بقيمة ستة ملايين و500 ألف دولار.

وحضر الحفل ممثل الجمعية ســـعد الناهض ووزير الصحة اللبناني محمد جواد خليفة ورئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر.

ويُعـــد مستشـــفى الهلال الأحمر الكويتي في طرابلس صرحا صحيا يســـهم في خدمة أهالي المنطقة وحلقة من حلقات العطاء والتواصل التي تقدمها الجمعية، تعبيرًا عن تلاحم الشـــعبين الكويتي واللبناني وحكومتيهما الرشـــيدتين. ويضم المستشـــفى نحو 40 سريرا، وهـــو مزود بكل المعدات الطبية والأثاث الطبي اللازم، إضافة إلى عيادة خارجية وأقســـام للطوارئ والأشعة والعمليات والعناية المركزة.

7 - مشاريع الدعم الشعبي الفلسطيني

لأن وقوف دولة الكويت قيادة وشـــعبا مســـتمر إلى جانب دعم الشعب الفلسطيني على كل المســـتويات وفـــي جميع المحافل الدولية، مع تقديم كل أشـــكال الدعم والعون للشـــعب الفلســـطيني، فإن جمعية الهلال الأحمر الكويتي ستظل مستمرة في تقديم الدعم المعنوي والمادي للأشقاء في فلسطين. وكانت الجمعية ومازالت في مقدمة جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في مجال تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

وفي ضوء الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وارتفاع معـــدلات الفقر، قـــررت الجمعية تقديم كل أشـــكال الدعم التي ترفـــع المعاناة عن الفئات الفلسطينية الفقيرة.

ونفذت الجمعية عددا كبيرا من المشـــاريع في القـــدس والضفة الغربية وقلقيلية وجنين

وطوباس ورام الله وبيت لحم والخليل ونابلس وغيرها.

وتحرص الجمعية على استمرار الأعمال الإنسانية للشعب الفلسطيني من خلال توزيع الطرود الغذائية ومشروع كسوة العيد ومشروع حقيبة المدرسة والقرطاسية لكثير من الطلبة والطالبات في كل المحافظات الفلسطينية، وتقديم المنح الدراسية لطلاب بقطاع غزة.

وحرصت الجمعية على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيل المعاقين ومشروع الأضاحي والرغيف الخيري، بالإضافة إلى مشروع كيس الطحين للعائلات الفقيرة في القرى النائية.

ويعد مشروع كفالة العائلات الفلسطينية عملا إنسانيا كبيرا تقوم به الجمعية، حيث تحرص على تزويد الأسرة الفلسطينية براتب شهري مستمر ليساعدها على المعيشة في الظروف المختلفة.

كما تحرص الجمعية في شهر رمضان المبارك، وفي أيام عيد الفطر على التبرع بخمسة مخابز موزعة على مختلف مناطق قطاع غزة بالتعاون مع الأنروا.

وعملت الجمعية أيضا على ترميم منازل عدد كبير من العائلات الفلسطينية التي تضررت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008.

8 - البوسنة والهرسك

أشرفت الجمعية على ترميم 172 بيتا تضررت من جراء الفيضانات التي ضربت البوسنة والهرسك في ديسمبر 2014، واجتاحت مناطق عدة في الجزء الغربي من البلقان، وأدت إلى تدمير عدد من المنازل وانقطاع الكهرباء والماء والطرق والجسور وإتلاف المحاصيل الزراعية.

وقامت الجمعية بزيارات ميدانية مكثفة للمناطق المتضررة للوقوف على مدى الأضرار وتحديد المناطق المقترح بناء المنازل فيها، ولاسيما في منطقتي شاماش وأوجيك.

وأعرب رئيس وزراء إقليم بوسافينا البوسني ماريان أورشوليتش عن بالغ الشكر لدولة الكويت وللجمعية على تلك المبادرة الإنسانية، مشيدا بدور الجمعية في تقديم العون للسكان الذين تضررت بيوتهم من جراء تلك الكارثة.

9 - جمهورية صربيا

ساهمت جمعية الهلال الأحمر الكويتي في بناء 25 بيتا جديدا في بعض المناطق بجمهورية صربيا بعد تعرضها لفيضانات اجتاحتها منتصف عام 2014، وذلك بتبرع من الحكومة الكويتية وإشراف من سفارة الكويت لدى صربيا.

وزار فريق من الجمعية مدينة اوبريموفاك التي أقيمت فيها المنازل برفقة محافظ المنطقة ميروسلاف تشكوفيتش، وأكد خلالها استمراره في العطاء الإنساني من أجل تخفيف المصاب الذي ألم بالشعب الصربي وتقديم المساعدات التنموية من خلال بناء

المنـــازل التي تهدمت مـــن جراء الفيضانات، وذلك في إطار تخفيف المعاناة الإنســـانية عن العائلات المنكوبة ومد يد العون إلى السكان الذين دمرت منازلهم وممتلكاتهم.

10 - جمهورية الصومال

أولت الجمعية الأوضاع الإنســـانية في الصومـــال اهتماما كبيرا، حيث يعاني قطاع كبير من السكان من ويلات الجفاف والجوع.

وقدمت الجمعية مســـاعدات كثيرة خلال سنوات عديدة، منها مساعدات مكثفة قدمتها للمتضررين في نوفمبر ٢٠١٢ إثر المجاعة والجفاف الذي ضرب أجزاء كبيرة من الصومال.

ومن مشـــروعات الجمعية في الصومال مشـــروع إفطار الصائم فـــي عام 2014 الذي تم مـــن خلالـــه توزيع وجبـــات غذائية طوال شـــهر رمضان على نحو 240 ألف شـــخص، وتزويد مستشـــفى البنادر للطفولة والأمومة في مقديشـــو بمولد كهربائي لتشغيل الكهرباء في المستشـــفى. وبنت الجمعية ســـت دور للأيتام وحفرت 15 بئرا للمياه النقية في منطقة صمولاند والقرى المجاورة لها.

11 - مشاريع الدعم لليمن

يعانـــي اليمن من وضع إنســـاني كارثي منذ بدء الحرب هنـــاك بين القوات النظامية وميليشـــيات الرئيس المخلوع والحوثيين، مما أدى إلى كارثة إنسانية أصابت العديد من المناطـــق وحرمت ملايين الســـكان من الغذاء والدواء الضروريين، وشـــردت الآلاف من مناطقهم، وألحقت أضرارا جسيمة بالبنية التحتية.

وتظهـــر التقديرات أن تلك الحرب الدائرة منذ 19 مارس 2015 أدت إلى مقتل أكثر من 2000 شـــخص وإصابة 30 ألفا ونزوح أكثر من 300 ألف من مناطقهم، وانتشـــار أوبئة وأمراض مختلفة، وإغلاق مئات المدارس، وحرمان نحو مليوني طفل من التعليم.

وأعلنـــت جمعية الهـــلال الأحمر الكويتي في 18 أبريل 2015 بدء الحملة الشـــعبية لجمع التبرعات لدعم الأوضاع الإنسانية في اليمن، وتضامنا مع الظروف الصعبة التي يواجهها الأشقاء هناك نتيجة لنقص الدواء والمواد الغذائية.

وجاءت حملة التبرعات ضمن إطار مشاريع الجمعية الإنسانية لتقديم العون لضحايا الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان.

ودعـــت الجمعية حينها أهل الخير إلى دعم مشـــاريعها الإغاثيـــة لتخفيف آثار أزمة الغـــذاء والدواء في اليمن والاحتياجات الأخـــرى المتمثلة بتوفير المياه والصحة والتعليم وغيرها من المتطلبات الأساســـية للشعب اليمني الشقيق، كما دعت المنظمات الإنسانية والمجتمع المدني إلى تقديم المســـاعدات الإنسانية وخاصة المستلزمات الطبية والمعونات الغذائية.

وأرسلت الجمعية في 14 مايو الماضي طائرة شحن كويتية محملة بمساعدات طبية بوزن إجمالي قدره 40 طنا إلى مطار شرورة في المملكة العربية السعودية، لتنقل بعد ذلك إلى اليمن، حيث وزعت على ثلاثة مستشفيات في مدينة المكلا بالتعاون مع اللجنة العليا للإغاثة اليمنية.

ولم يقتصر تقديم المساعدات إلى اليمن على مناطقها الداخلية، بل تعداها إلى الدول التي لجأ إليها النازحون من الشعب اليمني، ومنها جيبوتي التي لجأ إليها نحو 12 ألف شخص، حيث زارها فريق ميداني من الجمعية ووزع لهم الاحتياجات الأساسية من غذاء وملابس ومواد صحية ومنزلية.

ومازالت المساعدات من قبل جمعية الهلال الأحمر للأشقاء في اليمن مستمرة بالتعاون مع لجنة الإغاثة اليمنية ومركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية.

- الهلال الأحمر الكويتي ودعم اللاجئين السوريين

لم تتوانَ الجمعية منذ بدء الأزمة السورية في تقديم المساعدات والمواد الإغاثية للاجئين السوريين في الدول المجاورة لسورية، لاسيما في الأردن ولبنان، بل بات ذلك نهجا لم ينقطع، وشمل مختلف أنواع المساعدات.

وكان حضور الجمعية في تلك الدول بارزا عبر شتى حملات الإغاثة وقوافل المساعدات للاجئين السوريين، خصوصا في أوقات الشتاء القاسية، وفي حملات التبرع الإنسانية الدورية التي تطلقها الجمعية.

كما قامت الجمعية بإرسال أطنان من المعونات الغذائية والملابس وأجهزة التدفئة، فضلا عن المستلزمات الطبية بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية وفي مقدمتها الهلال الأحمر الأردني.

ولعل حالة الطفلة السورية اللاجئة في الأردن أصايل العوض نموذج حي للأعمال الإنسانية التي تقوم بها الجمعية، حيث تكفلت بنفقات إجراء عملية جراحية لها تمكنها من السمع والنطق لتتواصل مع أهلها، وأن تعيش حياة طبيعية كغيرها من الأطفال الأصحاء، كما عملت الجمعية عملية زرع كلي بطفلة سورية في لبنان متكفلة بتكاليف العملية والعلاج من قبل الجمعية.

وقدمت الجمعية خدمات عديدة للاجئين السوريين في الأردن منها ختان 1000 طفل سوري، وافتتاح عيادة أسنان، وتوفير خمسة أجهزة للأطفال الخدج، وإرسال 30 شاحنة بحمولة 700 طن محملة بالمساعدات الإغاثية، وتوزيع نحو 60 ألف بطانية و30 ألف طن من المواد الغذائية والصحية والأجهزة الطبية وحليب الأطفال.

ومن مشروعات الجمعية في الأردن مشروع الرغيف للاجئين السوريين الذي خدم خلال السنة الماضية ألف أسرة سورية، ومشروع إفطار الصائم لنحو 7 آلاف أسرة سورية، وتقديم نحو 1500 كوبون مشتريات للأسر السورية، وتقديم 1000 مدفأة لألف أسرة.

ومن مشروعات وأعمال الجمعية في لبنان توزيع 15 ألف طن من المواد الغذائية والصحية، وأكثر من 30 ألف بطانية و9000 جهاز للتدفئة، ومشروع الرغيف الذي خدم العام الماضي نحو 24 ألف أسرة سورية، وتوزيع كوبونات مشتريات لخمسة آلاف أسرة.

وهنالك أيضا مشروع غسل الكُلى للاجئين السوريين، ودفع الإيجارات لعدد من الأسر السورية، ومشروع إفطار الصائم الذي شمل نحو 1000 أسرة سورية، فيما استفادت نحو 400 أسرة من مشروع أضاحي عيد الأضحى المبارك.

كما تبرعت الجمعية بسيارتين للصليب الأحمر اللبناني، وذلك لنقل الأسر السورية المتضررة في المناطق التي توجد فيها بلبنان.

وتعد الكويت من أهم الشركاء في المجتمع الدولي في تقديم الدعم الإنساني للاجئين السوريين من خلال جمعية الهلال الأحمر الكويتي التي عرفت بأعمالها الإنسانية والإغاثية في الكثير من بقاع العالم.

والدور الذي تضطلع به الجمعية في تقديم المساعدات الإنسانية يأتي تنفيذا لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في مد يد العون لكل الشعوب المحتاجة لاسيما الشقيقة، ولما جبل عليه الشعب الكويتي من طبيعة إنسانية في عمل الخير وتقديم الدعم والتبرعات للمحتاجين.

وقدمت الجمعية منذ خمسة أعوام وحتى الآن المساعدات الإنسانية والمواد الإغاثية إلى اللاجئين السوريين في أماكن وجودهم وحرصت على مساعدة المحسنين من أهالي الكويت على تلبية احتياجات اللاجئين السوريين والتعرف على أوضاعهم وظروفهم المعيشية وتذليل الصعوبات أمامهم.

وقامت الجمعية بأدوار عدة في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن لاسيما في مجال التعليم منها توزيع 25 ألف حقيبة مدرسية للطلبة ودفع تكاليف دراسية لـ16 طالبا جامعيا سوريا لاستكمال دراستهم الجامعية، بالإضافة إلى ترميم مدرستين أردنيتين يدرس فيهما 1400 طالب سوري إضافة إلى دفع تكاليف الدراسة لـ 1000 طفل سوري في لبنان.

وسعت الجمعية أيضا إلى تنظيم اتفاقيات تعاون لمصلحة السوريين في لبنان مع جمعية الهلال الأحمر القطري، ومنها «حواضن الأطفال الخدج للاجئين السوريين في لبنان»، الذي تدعمه الجمعيتان في إطار اتفاقية مشتركة تم توقيعها قبل أربعة أشهر إضافة إلى محطة تكرير المياه ومشروع العوازل الحرارية للخيام.

والجدير بالذكر أنه في العام 2015 تم إرسال 290 طنا من المواد الغذائية وتوزيع كسوة الربيع لـ400 عائلة سورية، وفي عام 2014 أرسلت الجمعية 306 أطنان من المواد الغذائية المتنوعة والملابس وأجهزة التدفئة ومستلزمات طبية متنوعة تم توزيعها بالتعاون مع الهلال الأحمر الأردني.

- المساعدات المحلية

إن النجاح الذي حققته الجمعية على الساحة الدولية لم يشغلها عن ساحتها المحلية، إذ حظيت هذه الساحة باهتمام كبير من إدارة جمعية الهلال الكويتي، ولبت احتياجات المحتاجين أينما كانوا، فعملت على تنفيذ عدد من الفعاليات والأنشطة داخل الدولة بإقامة الدورات التدريبية لموظفيها وللمتطوعين الذين يقفون إلى جانب الجمعية في تنفيذ أنشطتها، وكذلك في تقديم المساعدات الإغاثية والموسمية للفئات المحتاجة مثل الأسر الفقيرة والأيتام ومساعدة السجناء.

وتكللت جهود الجمعية على الساحة المحلية بتحقيق انتشار أوسع وزيادة عدد المستفيدين الذين بلغوا نحو ثلاثة آلاف أسرة، حيث تسعى إلى تحقيقها عبر وضع الخطط والاستراتيجيات وتفعيل الآليات للوصول إلى المستهدفين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وبلغت قيمة المساعدات المحلية منذ 1994 - 2016 إلى 343.10 مليون دولار.

وتضمنت برامج الجمعية عددا من المجالات الحيوية منها المساعدات الإنسانية والطبية وبرامج الكفالات الاجتماعية، مثل كفالة طلاب العلم ورعاية السجناء وتأهيل المعاقين إلى جانب برامج دعم المؤسسات والمشاريع المحلية والحملات الخيرية لتوفير احتياجات الأسر من مستلزمات الحياة الضرورية بالإضافة إلى المشاريع الموسمية التي تتضمن إفطار صائم وزكاة الفطر والأضاحي وكسوة العيد.

ومن جانب آخر وفرت الجمعية العلاج المجاني لأكثر من 6467 مريضا من مرضى التهاب الكبد الفيروسي «سي» وأمراض القلب والسرطان والسمع والروماتيد والروماتيزم والتصلب اللوحي وضغط الدم إلى جانب توفير الأجهزة والكراسي المتحركة لذوي الاحتياجات الخاصة منذ عام 2000 حيث بلغت التكلفة المالية ثمانية ملايين دولار.

لقد تم تقديم الرعاية الصحية المتكاملة للمحتاجين وأصحاب الدخل المحدود الذين لا يتحملون نفقات العلاج في المراكز الصحية والمستشفيات الخاصة، وذلك عن طريق فتح نافذة أمل لهم من دون مقابل مادي مساهمة من الهلال الأحمر الكويتي في تقليل معاناتهم المرضية والصحية وترسيخا لمبدأ الإنسانية الطبي.

- جهود المتطوعين

أدركت الجمعية أن المتطوعين كانت لهم اليد العليا في الوصول بمساعدات دولة الكويت لمن يستحقونها، مدركين بحسهم الإنساني أن التطوع مسؤولية ولبنة أساسية تبنى عليها التنمية المجتمعية.

ولأهمية نشاط المتطوعين في الجمعية فقد نظمت إدارة المتطوعين حزمة من الأنشطة والفعاليات المجتمعية التطوعية شارك فيها عدد من منتسبي الجهات الرسمية والخاصة شركاء الهلال الأحمر الكويتي في العمل الإنساني، وذلك في إطار الخطة التشغيلية لإدارة

المتطوعين الذي يهدف إلى إعداد كوادر تطوعية مؤهلة لخدمة الوطن والمجتمع المحلي ورفع مستوياتهم العملية وجاهزية خبرتهم في العمل التطوعي للاستعانة بهم في تنفيذ برامج الجمعية الإنسانية والإغاثية خارج الدولة.

وتدعو الجمعية دائما بإطلاق استراتيجية متكاملة تسهم في توحيد جهود المتطوعين على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بما يعزز من المكانة التي تتبوأها تلك الدول قيادة وشعوبا في مجال العمل التطوعي والإنساني على مستوى العالم ويروج للجهود الخليجية التي تتسم بالسخاء والحضور وسرعة الاستجابة في هذا المجال باعتبارها من كبريات الدول المانحة في العالم.

وتحرص الجمعية على تكريم أبنائها المتطوعين والمتطوعات كل عام بمناسبة اليوم العالمي للتطوع في سياق تشجيعهم على أداء دورهم المتمثل بالتعريف بالجمعية وأهدافها ورؤيتها ورسالتها في المجتمع، والمضي قدما في العون للمحتاجين والمتضررين جراء الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان.

- الجوائز والأوسمة

تعد الجوائز والأوسمة حدثا مهما لما تمثله من تحفيز وتشجيع للعمل الإنساني بأشكاله كل لاسيما في هذه المرحلة التي بات فيها العمل الإنساني والتطوعي بحاجة إلى مؤازرة وتعاون.

ونالت جمعية الهلال الأحمر الكويتي العديد من الجوائز المحلية والأوسمة العربية والعالمية تقديرا وتكريما لجهودها في مختلف المجالات، وخاصة مجال الإغاثة والعمل الخيري والإنساني والتنموي.

ولهذا النشاط المميز للجمعية منحت الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر في اجتماعه في سيدني رئيس مجلس إدارة الجمعية الراحل برجس حمود البرجس وسام هنري دونالد كأعلى وسام في هذا الحقل إضافة إلى حصول الجمعية على أكبر تقدير من قبل المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بحصولها على وسام أبوبكر الصديق، مما يؤكد تقدير الحركة الدولية للهلال الأحمر والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لدور الهلال الأحمر الكويتي الإنساني والإغاثي والتنموي.

كما توجت أعمال الجمعية الإنسانية بحصولها على الوسام الذهبي من قبل الصليب الأحمر اللبناني وآخر من جمعية الهلال الأحمر الأردني.

كما حصلت الجمعية من ضمن المشاريع المشتركة مع جمعيات الهلال الخليجية الأحمر على جائزة أفضل مشروع إبداعي من الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر الدولي مع الهلال الأحمر القطري وهو مشروع «العزل الحراري لخيم النازحين» السوريين في لبنان.

هذه الأوسمة والجوائز التي منحت للجمعية جاءت تعبيرا عن اقتناع المجتمع الدولي بأن

الكويت في مختلف مستوياتها هي دولة عطاء، وتسخر إمكاناتها لخدمة الإنسانية وجديرة بأن تستحق كل هذا التكريم والتقدير على المستويين العربي والعالم.

- الخاتمــة

ســتظل جمعية الهلال الأحمر الكويتي الذراع الإنســانية للكويت، والجسر الذي يتم من خلاله إيصال المساعدات للمتأثرين من الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية والصراعات في بقاع العالم من دون النظر لجنس أو عرق أو ديانة.

والمكانة التي تبوأتهــا الجمعية عالميا كانت بفضل الدعم والمؤازرة التي تجدها من قيادة الدولة الرشيدة وتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح المستمرة بتعزيز دور الجمعية وتوســيع نشاطها محليا وخارجيا وتفعيل آلياتها للوصول إلى الضعفاء والمحتاجين في كل مكان.

إن جمعية الهلال الأحمر الكويتي مستمرة في وضع بصماتها الإنسانية ومعالمها الإنسانية وحرصها الدائم على الرقي والتحديث لمشــاريعها وبرامجها الإغاثية والإنشائية والتنموية والطبية والتعليمية عاما بعد عام، هادفة خدمة الإنســان وتوفير متطلبات المعيشة والحياة الكريمة، وواضعة ضمن أولوياتها الخطط والبرامج التأهيلية للأسر والأفراد لتنمية ذواتهم وتطوير مجتمعاتهم.

اليوم الأول

الجلسة الثانية

طبيعة النزاعات المعاصرة وطرق الحل الفاعلة

الأثنين 16 يناير 2017

الساعة 12:30 ظهراً

قاعة الجوهرة – فندق كراون بلازا

طبيعة النزاعات المعاصرة وطرق الحل الفاعلة

د. إبراهيم فريحات

تختلف النزاعات الدولية في طبيعتها وأسبابها التي تؤدي إلى اندلاعها وتطورها، وكذلك تختلف من فترة زمنية إلى أخرى. فالنزاعات الدولية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى وتحديدا الحقبة الاستعمارية تميزت بطبيعة «جيوبوليتيكية» مندفعة باتجاه السيطرة على المصادر والنفوذ والهيمنة والقيادة.

بينما تميزت الصراعات ما بعد الحرب العالمية الأولى بطبيعتها الأيديولوجية سواء ما كان بالنازية كقومية ألمانية أو صراع عقائدي أيديولوجي رأسمالي – شيوعي فيما تلا الحرب العالمية الثانية، وساد حتى انتهاء الحرب الباردة. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سادت طبيعة جديدة للنزاعات التي تلت الانهيار وأهمها الإثنية التي دفعت الكثير من المجموعات ذات الهويات المختلفة إلى البحث عن الانفصال والاستقلال وإلى غير ذلك. غير أن وضع وطبيعة النزاعات في العالم العربي، وتحديدا بالسنوات الست الماضية فقد تميز بما يلي:

1 – صراع حريات بين شعوب وأنظمة ديكتاتورية فشلت في تحقيق تطلعات شعوبها. لعبت العولمة وثورة المعلومات دورا مهما في تأجيج هذا الصراع حيث أصبحت النظم الاستبدادية غير قادرة على محاصرة شعوبها وحجب المعلومات عنها. في الوقت نفسه أتاحت ثورة المعلومات القدرة للشعوب على تنظيم نفسها والمطالبة بقدر أكبر من الحريات.

2 – طابع اقتصادي ناتج عن انخفاض نسب التنمية في العالم العربي لمستويات متدنية جدا مقارنة مع المعايير العالمية في هذا المجال.

3 – صراع عدالة ومساواة وتساوي فرص. هناك أزمة نظم إدارية للجهاز البيروقراطي للدولة أدت إلى انتشار فساد إداري وعدم تساوي فرص أمام أبناء المجتمع الواحد في الوصول إلى المصادر المتوافرة في الدولة. هذا بدوره أثار تساؤلات كبيرة حول قيم المساواة والشعور بالظلم، مما دفع البعض إلى التمرد والانخراط في مطالبات تغيير الوضع القائم.

4 – صراع هوية وحقوق أقليات. في بعض الدول نشبت نزاعات مسلحة حول مظالم تتعلق بالهوية والانتماء كما هي الحال في حالة الأكراد في شمال العراق، وجنوب السودان واليمن والمغرب.

5 – صراعات طائفية. قد لا يكون العامل الطائفي هو أساس الصراع، ولكن في مرحلة معينة تم استغلال الطائفية لخدمة أجندات سياسية محددة بحيث تحولت الطائفية وقتها إلى عامل تأجيج للصراع.

الحلول

1 – إصلاح سياسي – مشاركة وتمثيل وعقد اجتماعي جديد.

2 – حكم رشـــيد يقضي على الفســـاد أو يحاصره لدرجات كبيرة ويمنح تساوي الفرص وإرساء قواعد المحاسبة والمساءلة.

3 – سيادة قانون ترسي مبادئ وقواعد العدل في المجتمع.

4 – تنمية متوازنة – وليس نموا أحادي الجانب – تشـــمل قطاعات واســـعة من المجتمع والمناطـــق المختلفة فـــي الدولة وليس مركزها في العاصة كما هـــو الحال في معظم الدول العربية.

اليوم الأول

الجلسة الثالثة

العمل الإنساني وطبيعة تأقلمه مع النزاعات في العصر الحالي

الأثنين 16 يناير 2017

الساعة 5:00 مساء

قاعة الجوهرة - فندق كراون بلازا

العمل الإنساني وطبيعة تأقلمه مع النزاعات في العصر الحالي

د. خالد ذياب

استمر الهلال الأحمر القطري في تنفيذ مشاريعه الإغاثية والتنموية؛ بغية إنقاذ أرواح المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وتحسين أوضاعهم، من خلال تقديم الخدمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات حتى العام 2010. وبعد ذلك، ومع قيام الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الاحمر والصليب الأحمر - من خلال 190 جمعية وطنية من الهلال الأحمر والصليب الأحمر - بالعمل على إعداد إستراتيجية 2020، والتي كان لها رؤية يتم تحقيقها عبر ثلاثة أهداف إستراتيجية، حيث كان الهدف الإستراتيجي الثالث لهذه الإستراتيجية متمثلا في تشجيع الاندماج الاجتماعي وثقافة السلام، ونبذ العنف من خلال المشاريع الإنسانية المستدامة.

إن التحديات الثلاث الرئيسية للتنمية تتمثل في الصراعات والعنف والأمن، وفي ظل أرقام الأمم المتحدة، التي تشير إلى أن أكثر من 54 في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وهي نسبة يتوقع أن ترتفع إلى 66 في المائة بحلول العام 2050، وهذا ينجم عنه من تحديات خطيرة للغاية، تتمثل في العنف المجتمعي، بسبب اختلاف الفئات السكانية التي تأتي من خلفيات عرقية ودينية وثقافية مختلفة.

واسترشادا بإستراتيجية 2020 وبالمبادئ الإنسانية، أخذ الهلال الأحمر القطري في التركيز على كيفية بذل الجهد الأكبر لزيادة فعالية البرامج الإنسانية التي ينفذها في ظل عالم سريع التغير، مع الزيادة المتسارعة للتحديات التي تواجه العمل الإنساني في خضم الصراعات التي تشهدها مناطق مختلفة في العالم، خاصة منطقتنا.

ولعل إحدى أبرز التجارب المتقدمة للهلال الأحمر القطري، في هذا المجال، كانت في دارفور في مايو من العام 2013، حيث نفذ الهلال مشاريعه الإنسانية من خلال مبادرة الوئام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي التي هدفت إلى الإسهام في تنمية التعايش الاجتماعي والديني والثقافي بين المجموعات القبلية والعرقية في غرب دارفور، من خلال نشر ثقافة السلام وتنمية قدرات الإدارات الأهلية، وتحسين سبل كسب العيش؛ بهدف تعزيز التعايش السلمي، وتنمية القدرات الإنتاجية في ولاية غرب دارفور بالسودان، حيث ركزت على:

- تنمية التفاعل الاجتماعي والثقافي بين المجموعات القبلية والإثنية في أرارا، من خلال توجيه حملات توعية لنشر ثقافة التسامح، ونبذ العنف، والتوسط في المصالحات، ومحو الأمية، وتنمية قدرات الإدارات الأهلية.

- التركيز على مشاريع توفير سبل العيش التي أدرجت النساء والجماعات من خلفيات عرقية مختلفة بغية تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، وتقليص ظاهرة البطالة،

والدمج الاجتماعي للنســـاء العائدات من معســـكرات النازحين، من خلال برامج التدريب، ورفع القدرات، وإقامة مشروعات مدرة للدخل لمصلحة الأسر الفقيرة.

– تم تنفيذ هذه المشـــاريع وفقا للنظم المتعارف عليها فـــي المجتمع المحلي لضمان تقبل المجتمع لها، وأن تكون النتائج فعالة ومســـتدامة، مثل: العمل من خلال النظام القائم محليا من الجودية لتسوية النزاعات الداخلية، وتشكيل 10 لجان من المواطنين المحليين والإدارات الأهلية، قادرة على حل الخلافات الداخلية، ومنع مزيد من الانقسامات، وتم تدريب قياداتها على مبادئ القانون الإنساني.

بالإضافـــة إلى ذلك، فإن لمبـــدأ Do No Harm دور بالغ الأهمية ينبغي الالتفات إليه بعناية خلال تنفيذ المشـــاريع والبرامج الإنســـانية، بحيث يؤخذ فـــي الاعتبار عند تصميم وتخطيط وتنفيذ التدخلات الإنسانية؛ كي لا تتحول إلى شرارة تُعيد إشعال العنف أو تزيد من حـــدة العنف القائم، وضمان ألا تـــؤدي هذه التدخلات الإنســـانية إلى الإخلال بنظام العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

أيضا التوســـع في مفهوم وسياســـات وبرامـــج المرونة Resilience ليشـــمل الاندماج والتماســـك الاجتماعي، خاصة عند التركيز على ســـبل العيش والتمكين الاقتصادي؛ ذلك لأن المجتمعات المتضررة عندما تكون أكثر اســـتعدادا تكون أقل تأثرا وأقل تعرضا للأخطار في حالات النزاع.

إن مواجهة التحديات الإنســـانية الراهنة، في ظل أزمات الصراعات المعقدة، تتطلب أن يأخذ مفهوم الاســـتجابة الإنسانية بعين الاعتبار الانتقال من التعامل مع حساسيات النزاع فقط إلى المساهمة في ظروف من شأنها أن تجعل من غير المحتمل تشكل حساسيات صراع في المستقبل.

بناء على ما تقدم، إننا مســـؤولون أخلاقيا للتأكد من أن برامجنا الإنســـانية التي تقدم فـــي حالات النزاع، بل حتى خـــلال الكوارث الطبيعية، وخلال فترات الســـلام، للتأكد من أن هـــذه البرامج لا تغذي وتفاقم الصراع، إنما تســـاعد الســـكان المحليين على نبذ العنف الـــذي يحيط بهـــم، والتخلص منه، والبدء في تطوير أنظمة بديلة لمعالجة المشـــكلات التي تكمن وراء الصراع، وإن المؤسســـات الإنسانية تحتاج إلى مزيد من مأسسة عمليات تطوير وتنفيذ البرامج المتكاملة لتحقيق الاندماج الاجتماعي وثقافة السلام ونبذ العنف، من خلال المشـــاريع الإنسانية، بحيث تؤخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل تطوير المشروع، وأن تكون عملية وليســـت نظرية فقط، وإن ديبلوماسيتنا الإنســـانية متعددة الاتجاهات، وترمي إلى إقناع صانعي القرار وقادة الرأي بالعمل لمصلحة المســـتضعفين ومنحهم فرصة للتعبير عن أنفســـهم، فلا بد من انتهاج ديبلوماسية إنســـانية لتفادي مواطن الضعف والحد منها، في عالم يتســـم بالعولمة، خاصة في مناطق النزاعات المعقـــدة، ولا بد من فهم جماهيري أكبر للمبادئ الإنســـانية الأساسية، وخفض الوصم بالعار والتمييز، والعمل على مستويات عنف

أقل، ومزيد من المصالحة السلمية للخلافات الاجتماعية، ودمج أشمل للفئات المحرومة داخل مجتمعاتها المحلية.

ختاما، واستشهادا بقوله تعالى: ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما﴾ سورة النساء، الآية: 114، لقد ذكر الله عز وجل من أعمال الخير ثلاثة أنواع، وهي: الأمر بالصدقة، والأمر بالمعروف، والإصلاح بين الناس، ولعل هذا التخصيص والربط بين هذه الأنواع الثلاثة يدفعنا إلى أن نفكر مليا كيف يمكن للعمل الإنساني أن يسهم في إيصال المنفعة للمحتاجين (الأمر بالصدقة)، وفي الوقت نفسه يسهم في دفع المضرة عنهم، من خلال نشر ثقافة السلم ونبذ العنف (الأمر بالمعروف والإصلاح بين الناس).

اليوم الثاني

الجلسة الرابعة

إعمار الاعمار
ومتطلباته بعد النزاعات

الثلاثاء 17 يناير 2017

الساعة 10:00 صباحاً

قاعة الجوهرة – فندق كراون بلازا

دروس من تجارب الإنعاش «لإعادة الإعمار»
ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد

أ. د. سلطان بركات[1]

تقدم هذه الورقة نظرة شـــاملة عن نشـــوء مجال إعادة الإعمـــار (الإنعاش) بعد انتهاء النزاعات المسلحة (Post-war Recovery) وتطوره منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، مركزة على أهم الدروس والعبر التي يمكن أن يســـتفيد منها صناع القرار في العالم العربي، آخذين في عين الاعتبار حجم وكم الدمار الناشئ عن الحروب والنزاعات المسلحة الواقعة في المنطقة العربية.

لتحقيق الاســـتفادة المرجوة من هذه الدروس ينبغي علينا التفكير مليا وبعمق فيما يتعلق بالقضايـــا الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية المتعقلة بإعادة الإعمار والمتشـــعبة عنها، آخذين أيضا بعين الاعتبار أنه من الضرورة أن يختلف منظورنا العربي لإعادة الإعمار عن النهج السائد دوليا من قبل الدول المانحة الغربية والتي عادة ما تستحوذ على صناعة قرار إعادة إعمار البلدان المتضررة من النزاعات، حيث تفضل تلك الدول الحلول قصيرة الأجل معتمـــدة على نهج إطفاء الحرائـــق وإغفال أهمية ضمان الانتقال السياســـي والاجتماعي والاقتصادي السلس بعد انتهاء النزاع بما يحقق التنمية المستدامة على المدى الطويل. هذا النهج يتماشى طبعا مع مصالح الدول المانحة الغربية لكنه ليس بالضرورة قادرا على تحقيق طموح ورؤية الدول المتضررة.

تبدأ الورقة بشرح المصطلحات المتعلقة لوصف الإجراءات المتخذة في أوضاع ما بعد انتهاء النزاعـــات قبل أن تنتـــقل إلى عـــرض تاريخي تحليلي لما يعرف بإعادة الإعمار (الإنعاش) ما بعد انتهاء النزاعات.

تبحـــث الورقة في التحولات المختلفة التي مرت بالمسارين النظري والتطبيقي في السنوات الثلاثين الماضية متناولة بشـــكل خاص التحولات التي نشأت في أعقاب أحداث 9/11 في قسم خاص ومنفصل، نظرا لما لهذه الحقبة من تميز تاريخي علاوة على عـــلاقتها بالقســـم الأخيـــر من هذه الورقة الذي يتناول الاتجاهات المســـتقبلية المحتملة، والضـــرورية كـــذلك لتقدم المسارين النظري والتطبيقي في المنطقة العربية. من الجدير بالذكر أن الكاتب يبنى آراءه فـــي هذه الورقة على خبرة أكاديمية بحثية وعملية خلال العقود الثلاثة الماضية. كما أن المعلومات المذكورة في الورقة معتمدة على ورقة بحثية نشرت للكاتب باللغة الإنجليزية[2].

---

(1) الأســـتاذ الدكتور ســـلطان بركات مدير ومؤسس مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا في قطر. الدكتور بركات هو مؤسس وحدة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك في إنجلترا في العام 1992.

(2) Barakat، Sultan and Zyck، Steven (2009)،The Evolution of Post-conflict Recovery،، Third World Quarterly،30:6،1069 – 1086.

2 - ما هي عملية إعادة الإعمار / الإنعاش بعد انتهاء النزاع؟

يتفــق الباحثــون دائما على وصف إعادة الإعمار بعد انتهاء النــزاع بأنها عملية متعددة الأوجــه تهدف إلى البدء في التنمية السياســية والاقتصاديــة والاجتماعية من أجل تهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم بشكل يمنع الانزلاق ثانية نحو هاوية الحرب. بيد أن هذا التعريف يواجه عددا من التحديات منها:

- على المســتوى البحثي والأكاديمي نلاحظ افتقاد رؤية موحدة شاملة جامعة. المفترض أن يمثل الإنعاش ما بعد انتهاء النزاعات همزة وصل بين الدراســات المعنية بالتنمية وبناء الســلام وإدارة النزاعات مع العلوم الإنسانية التقليدية مثل علم السياسة، وعلم الاقتصاد، وعلــم الاجتمــاع، وعلم النفس، والتاريخ ولكن هذا قلما يحدث حيث يســود الاتجاه أن كل تخصص يقارب الموضوع بحثيا من وجهة نظر تخصصه.

- -على مستوى التمويل تتبع الدول المانحة نهجا تجزيئيا لا يحقق التكامل بين التدخلات المتنوعة بل في بعض الأحيان تكون التدخلات متضاربة تتبع أولويات برامج المعونة الخارجية للدولة المانحة بدون الأخذ في الاعتبار أولويات الدولة المتضررة.

- تواجه عمليات إعادة الإعمار عادة عدم ثبات الدعم الدولي للجهود المبذولة فهو متغير مــن مرحلة إلى مرحلة ويعتمد أيضا على متغيرات مختلفة منها أن اهتمام المانحين يتحول حال وقوع أزمات أخرى في العالم يتوجه لها اهتمامهم وتمويلهم.

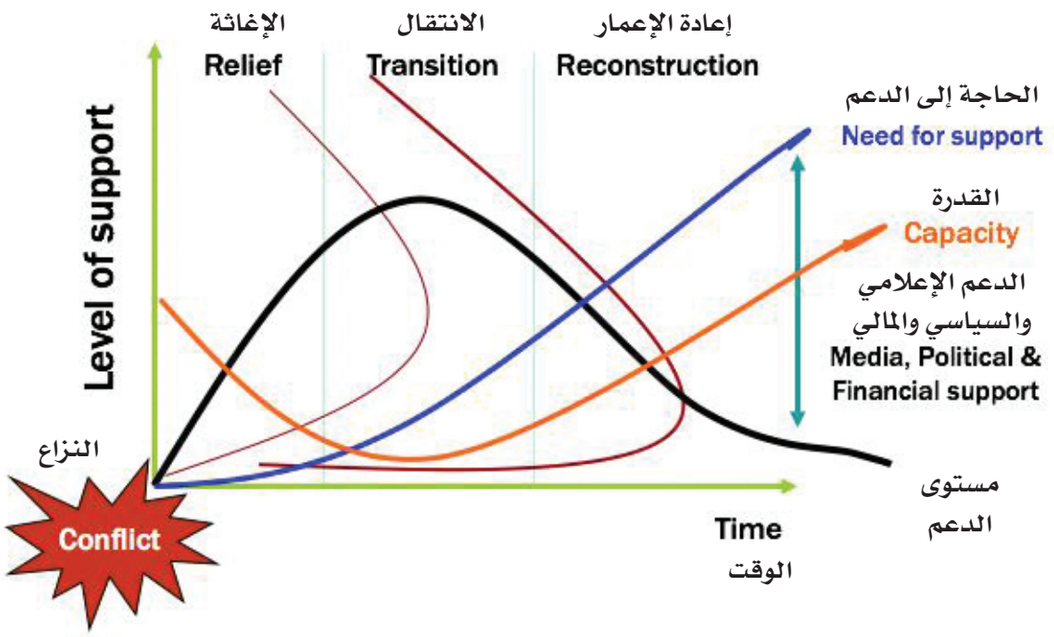

– على المستوى البرامجي: السائد أيضا هنا أن أغلب التجارب لا تحقق ربطا كافيا بين أنشـــطة الإغاثة والتنمية ويضاف لهذه المعضلـــة أن الحدود الفاصلة بين الإغاثة والإنعاش والتنميـــة فـــي حالة تغير دائم، حيث يحتمل أن ينطوي ســـياق واحد لمرحلـــة ما بعد انتهاء النزاع على العديد من المناطق الجغرافية والعديد من السكان في مراحل مختلفة من الأزمة والتنمية. بهذا الصدد لم تُوضع معايير للتفريق بين المراحل الثلاث نظرا لصعوبة وضعها.

3 – السياق التاريخي للإنعاش بعد الحرب

تاريخيا كانت الحرب دائما تمثل فرصة للتغيير. كان البناء عادة ما يصاغ أو تعاد صياغته بفعل الحرب. فإما حرب وقعت وتريد الدولة أن ترمم اثارها أو أن حربا ستقع وتريد الدولة أن تجهز لها. وبالرغم من هذا نستطيع الادعاء بأن دراسات الحرب والإعمار قد استحوذت على اهتمام غير مســـبوق في الســـنوات العشـــرين الماضية وخاصة بعد تجارب العراق في إعادة الإعمار بعد الحروب الثلاثة التي مرت بها. يرى الكاتب أن أي توصيات للمســـتقبل يجب أن تأخذ في اعتبارها ما مر به العالم من تجارب لإعادة الإعمار في الســـبعين ســـنة الماضية أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فـــي هذه الورقة نســـتخدم أربعة معايير أساســـية للتمكن من تحليل الســـياق التاريخي للتدخل في أوضاع ما بعد انتهاء النزاعات. يرى الكاتب أن كل عصر يتميز عما ســـبقه أو ما يليه بناء على عدد من المعايير والتي تشمل:

1) القطاعات الرئيسية للنشاط.
2) الجهات الفاعلة الحاسمة أو الناشئة.
3) المقاصد والأهداف والمستفيدون النهائيون.
4) التركيز النسبي على مؤسسات الدول المستفيدة وعلاقتها بالجهات الفاعلة الدولية.

واعتمادا على هذه المعايير الأربعة، يحدد الكاتب أربع مراحل أساســـية خلال الفترة ما بين الأربعينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحالي وهي كالتالي:

1 – 3 المرحلة الأولى: خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ما زالت خطة مارشـــال تعتبر في نظر الكثير مـــن المحللين والمتخصصين الخطة الأكبر طموحا في التاريخ لإعادة بنـــاء أوروبا المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية. قدمت الولايات المتحـــدة معونة وديـــة كبيرة لإعادة بناء أوروبـــا تاركة لحكومات البلـــدان المتضررة تحديد أولويات الإنفاق بدون تدخل منها. كانت المعونة ترمي إلى اســـتئناف التجارة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وانطوت على درجة هائلة من الثقة في المســـتفيدين بها حيث جســـدت خطة مارشال مفهوما ناضجا بأن المســـؤولين في تلك البلدان كانوا هم الأنســـب والأقدر علـــى توجيه عملية إصـــلاح بلدانهم، وهو مفهوم تفتقـــر إليه التدخلات المعاصرة. يخطئ من يعتبر أن خطة مارشال استمدت قوتها فقط من حجم التمويل الضخم الـــذي تم ضخه – حوالي 120 مليـــار دولار أمريكي بقيمة وقتنا الحالي– مع العلم أن هذا لم يحدث تاريخيا قبل أو بعد خطة مارشـــال أن قدمت جهة مانحة واحدة أو مجموعة من المانحين تمويلا بهذا الحجم[3]. يرى الكاتب أن الخطة اســـتمدت نجاحها من الطريقة التي قدمت بها المســـاعدة في أوروبا التي دمرتها الحرب وليس فقط حجم المبلغ الذي ساهمت به الولايات المتحدة الأمريكية. كانت الطريقة هي الحاسمة في تحديد نجاح أو فشل عملية الإنعاش. كما يرى الكاتب أيضا أن خطة مارشال رسخت مفهوما مهما هو أن إعادة إعمار بـــلاد لعدو مهزوم غالبا ما يكون في مصلحة الطرف المنتصـــر. ففي حالة ألمانيا واليابان، دعمـــت الولايات المتحدة إعادة إعمار كلا البلدين اللذين أصبحا حليفين رئيســـيين وقامت كل منهمـــا بدعم مصالح الولايات المتحدة الاســـتراتيجية والاقتصاديـــة والتجارية في أوج الحرب الباردة. من الجدير بالذكر أن الخطة وضعت اســـتثمارات هائلة في مشاريع البنية التحتية العابرة للأقطار مما اقتضى التعاون بين أعداء الأمس شركاء اليوم وتحفيز التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية. إن الدرس الذي نستخلصه من خطة مارشال هو أنه لضمان تحقيق أثر فعال لإعادة الإعمار ينبغي ضخ اســـتثمارات كبيرة مستهدفة إعمار البنية التحتية وخلق فرص عمل على نطاق واســـع مع الأخذ في الاعتبار التعاون مع وعدم تهميش أي من الأطياف السياســـية. إلا أن نســـبة النمو الاقتصادي لا بد أن تعكس الثقافة والخبرة المحلية في التصنيع وبناء المؤسسات.

(3) يلاحظ الكاتب ان مســـتويات نصيب الفرد الســـنوي من المســـاعدة المقدمة إلى 17 بلدا مستفيدا شـــملتهم خطة مارشال كان 129 دولار أمريكي في المتوسط في حين تشير الإحصائيات المنشورة ان هذا الرقم قد زاد بشكل كبير منذ ذلك الحين.

جدول 1 – المساعدات مقابل النمو في أوروبا خلال الفترة 1947–1952

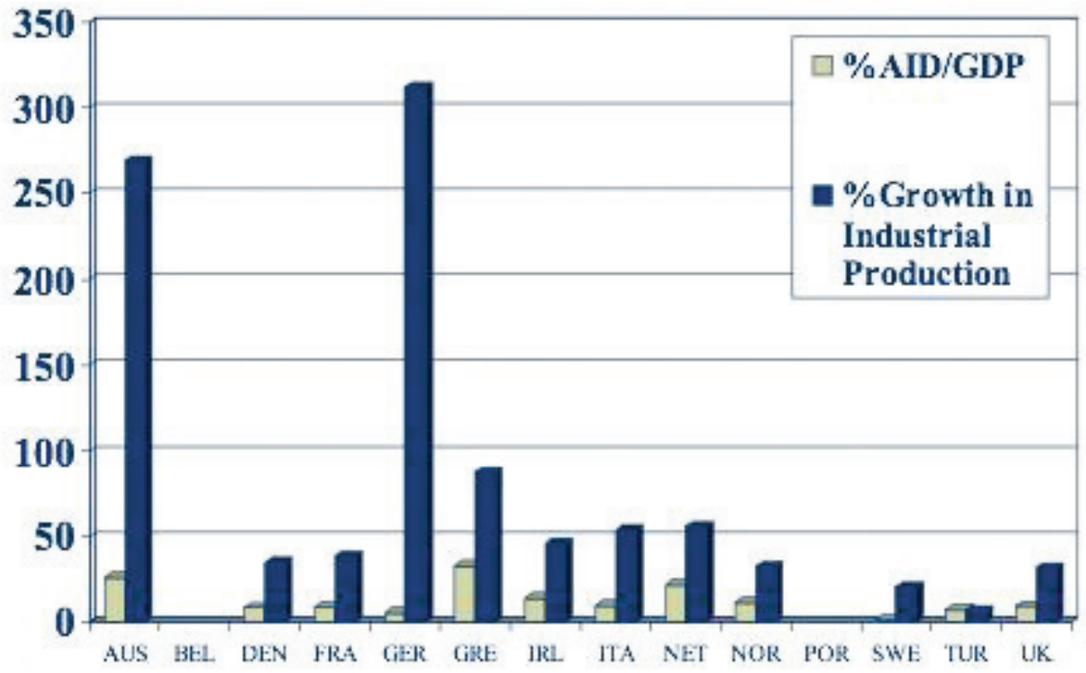

نسبة المساعدة إلى الناتج الإجمالي المحلي

نسبة النمو في الإنتاج الصناعي

النمسا – بلجيكا – الدانمارك – فرنسا – ألمانيا – اليونان - إيرلندا – إيطاليا – هولندا – النرويج – البرتغال – السويد – تركيا – المملكة المتحدة

2 – 3 المرحلة الثانية: من بناء الأمم بعد انتهاء حقبة الاستعمار إلى التحرر الاقتصادي

شـــهدت دول العالم الثالث في الخمسينيات والســـتينيات من القرن الماضي العديد من حروب الاســـتقلال. قاد عمليـــات بناء الـــدول الخارجة من اتون المســـتعمرين رجال دولة طموحون كانوا يسعون إلى الاستفادة من إعادة إعمار بلادهم لإنجاز التحديث الاقتصادي وبناء هوية وطنية مستقلة. تركزت عمليات إعادة الإعمار على مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق والتي كانت عادة ما تنفذ بواسطة إحدى السلطات المركزية في الدولة. كانت معظم عمليـــات إنعاش ما بعـــد النزاع في تلك الفترة ممولة من قبـــل الولايات المتحدة الأمريكية أو اتحاد الجمهوريات الاشـــتراكية الســـوفياتية، حيث ســـعت هاتان القوتان العظميان في ظل الحرب الباردة إلى اســـتقطاب دول جديدة إلى دوائر نفوذها. في أواخر الســـبعينيات والثمانينيات، أصبحـــت إعادة الإعمار تتمحور حول التحرر الاقتصادي مع الجهات المؤثرة الدوليـــة، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما شـــجع البلدان النامية للعمل

تحت شـــروط قاسية على التعجيل بتنفيذ إجراءات التقشـــف، وفتح اقتصاداتها أمام بقية العالم، وتحرير الأسواق المحلية من خلال إلغاء الضوابط التنظيمية. زاد الاعتقاد بأن هذه الوصفة الاقتصادية للأســـواق الحرة ســـوف تفضي حتما إلى الســـلام بين الدول وداخلها حيث تتطلب لنجاحها تفاعلا وثيقا مع مؤسسات الدول المستفيدة، رغم أنه كان يهدف في الأساس إلى خفض الميزانيات والرواتب العامة وإلى تهميش الدولة في الشئون الاقتصادية وغيرها من الشئون العامة.

يـــرى الكاتـــب أن التحرير الكلي للاقتصـــاد لم ينجح في كثير مـــن الأحيان في تحقيق الاســـتقرار والنمو الاقتصادي الذي بشـــر به مؤيدوه، فقد أدت برامج التكيف الهيكلي في الســـلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا إلى زيادة احتمال الارتداد إلـــى حالة النزاعات، وكانت سياســـات صندوق النقد الدولي سببا في نشـــوب النزاعات في السودان عام 1985 وفي زامبيا عام 1990، وكذلك في اندلاع الاضطرابات المدنية عبر غرب وشـــمال أفريقيا. لقد أثبتت الدراســـات أن بعض الترتيبات كان مـــن الممكن أن تخفف من التأثير الضار المحتمل لبرامج التكيف الهيكلي حيث اتهمت هذه البرامج بأنها تحابي النخب وتهمش الفئات الأكثر ضعفـــا مما أدى إلى ظهور ردود أفعال مناهضة للنمـــوذج الاقتصادي التحرري للتنمية في البلدان النامية وكذلك في البلدان الخارجة من النزاعات. هذا كان دافعا لظهور المنظمات الدوليـــة غيـــر الحكومية العاملة في المجال الإنســـاني لتخفيف الآثـــار الناتجة عن فقدان الإعانات من المؤسســـات الحكوميـــة. في ظل ردود الأفعال المناهضة ســـالفة الذكر، ظهر نموذج «التنمية البشرية المســـتدامة» أو «النهج الذي يتمحور حول الإنسان» الذي ركز على المشـــاركة والشراكة وتحسين معيشة المجتمعات المتضررة. بني النموذج الجديد على اقتراح شـــراكة توافقية بين المنظمات الدولية، والوكالات المانحة، والحكومات المستفيدة، والمجتمع المدنـــي معتمـــدا على ما له مـــن تأثير خاصة في بيئـــات ما بعد انتهاء النـــزاع في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

3 - 3 المرحلة الثالثة: التدخل في شؤون الدول بعد انتهاء الحرب الباردة

مـــع انتهاء الحرب البـــاردة وانخفاض الدعم الخارجي للبلـــدان الحليفة لقطبي الحرب البـــاردة زادت التوترات في العالم وضعفت ســـلطة الدولة في كثير من البلدان وانتشـــرت دعوات المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير. شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي انـــدلاع 32 حربا دولية وأهلية. في الفترة بين عامي 1989 و2000 انتهت 56 نزاعا على الصعيد العالمي. بنهاية هذه النزاعات تم استحداث بلدان جديدة من دول الكتلة الشيوعية الســـابقة. وُضع مفهوم الدولة التقليدي موضع التســـاؤل، وتوســـع مفهـــوم التدخلات في أوضاع ما بعد انتهاء النزاعات توســـعا سريعا. كان يُنظر إلى الدول التي لم تتمكن من كبح أعمال العنف العرقي والإبادة الجماعية، كما هو الحال في رواندا ويوغســـلافيا الســـابقة،

على أنها لا تستحق السيادة التي ابتدعها نظام وستفاليا ورسخته مواثيق الأمم المتحدة التأسيسية[4]. يمكن أن يتضح هذا في صعود الإدارات الدولية داخل البلدان التي مزقتها الحرب والتدخل المثير للجدل في كوسوفو في عام 1999. كان أهم ما يميز هذه الحقبة هو ضعف ردود الأفعال «الشعبية» المناهضة للتحرر الاقتصادي حيث توحدت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وكذلك الجهات الفاعلة ذات التوجه الاستراتيجي حول مفهوم مسؤولية الحماية. أصبحت أنشطة الإنعاش بعد انتهاء النزاع خلال هذا الوقت واسعة وعميقة على نحو متزايد، وذلك من خلال عمليات حفظ السلام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والجوانب الأخرى المختلفة لإصلاح قطاع الأمن باعتبارها أنشطة أساسية في ظروف ما بعد النزاع. بيد أن معظم الأنشطة ظلت تحت سيطرة المنظمات غير الحكومية. لقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من 893 في عام 1990 إلى 1995 منظمة بعد عشر سنوات. وزاد عدد المنظمات غير الحكومية متعددة القطاعات ذات العمليات العالمية من 36 إلى 120 منظمة خلال الفترة نفسها. بدأت هذه المنظمات في التدخل في مكونات النسيج المجتمعي لمجتمعات ما بعد النزاع، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المكونات المجتمعية المختلفة بذريعة بناء السلام المجتمعي وتحقيق العدالة الاجتماعية. انتشرت أنشطة العدالة الانتقالية على نحو متزايد إلى جانب الاعتقاد بأن الأسباب الجذرية للنزاع تكمن في إرث مظالم الماضي. واستمرت التدخلات الاقتصادية في التركيز على دفع سياسات التحرر الاقتصادي والخصخصة، بل وتوسعت لتضم أنشطة كسب الرزق وحوكمة صادرات المواد الأولية، كما في بيئات غرب أفريقيا الغنية بالمعادن على سبيل المثال.

بالرغم من أن برامج التدخل كثيرا ما كانت تُنفذ باسم السلام، إلا أن عدد وتوسع سلطات المنظمات غير الحكومية وتمويلها من قبل حكومات الدول المانحة يوحي بأن حكومات الدول المستفيدة كانت تُزاح عادة إلى وضع المراقب في كثير من مراحل إنعاش بلدانها. وبالرغم من هذا قفز موضوع «الحكم الرشيد» بالمواصفات الغربية ليصبح في قمة الأولويات. يرى الكاتب أن الرابط المزعوم بين التعديل الهيكلي وزيادة الإنفاق الاجتماعي والديمقراطية الليبرالية والحكم الرشيد فقد الكثير من مصداقيته حيث نظر الباحثون في أمر العلاقة المفترضة بين التحول الديموقراطي والنمو الاقتصادي واقترحوا التمكين المتعلق بما قبل النزاع والنماذج التقليدية للحكم، سواء كانت تشاركية أو لا، وهو ما يمكن أن يحقق نتائج أفضل مقارنة بالنماذج الغربية المستوردة.

(4) يعتبر صلح وستفاليا 1648 أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة وقد أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول.

4 – 3 المرحلة الرابعة: ما بعد الحادي عشر من سبتمبر

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أدى الإعلان عن حرب عالمية على الإرهاب وغزو أفغانستان من خلال تحالف قادته الولايات المتحدة عن إعادة تنظيم قطاع المساعدات الدولية حيث ظهرت أهداف جديدة تتعلق بمحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وإعادة هيكليات الجيوش. ركزت التدخلات في أفغانستان والعراق على التخلص من البيئات الهشة المعرضة لخطر احتضان الشبكات الإرهابية مصحوبة بإسقاط استباقي لأنظمة الحكم المستقرة التي كان ينظر إليها على أنها تمثل تهديدا للاستقرار الدولي. لقد أضحت دوافع التدخلات بغرض إعادة الإعمار تعتمد على الأسباب الأمنية بشكل متزايد، ليس بالضرورة تلك المتعلقة بالمجتمعات المتأثرة بالحرب، ولكنها تتعلق بالدول الغربية بشكل أكبر. كان الاتجاه جليا نحو المشاركة في الإنعاش أثناء وليس بعد انتهاء النزاعات، وهو ما يمثل تغييرا يؤثر ليس فقط على التوقيت ولكن كذلك على قطاعات التدخلات. وقد أسفرت الطبيعة المتطورة لاتفاقيات السلام، التي اشتملت على مواثيق للصفوة بين مجموعة من المساهمين ذوي الصلة، عن خلق حركات تمرد طال أمدها بدلا من ذلك النوع ضيق النطاق من العنف الذي يؤدي إلى الإفساد والذي كان بإمكانك مشاهدته في أعقاب النزاعات في التسعينيات من القرن الماضي.

يرى الكاتب أن التنفيذ المبكر للأنشطة المرتبطة بالإنعاش بعد النزاع يؤدي إلى تحول المساعدة «الإنسانية»، بما في ذلك الإغاثة والإنفاق على إعادة الإعمار لتصبح مكونا من مكونات الاقتصاد السياسي للنزاعات. وقد أسفرت الرغبة في تضمين المساعدة بإعادة الإعمار في السياقات غير الآمنة بشكل كبير في تحمل الجيوش الغازية لتلك المهام، على وجه الخصوص من خلال فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) التي تم إنشاؤها في بداية المطاف في أفغانستان ثم بعد فترة قصيرة في العراق. كانت النتيجة تنامي خشية الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية، على وجه الخصوص، من أن العناصر المسلحة يمكن أن تنظر إلى أولئك المشاركين في الإغاثة والإنعاش والتطوير على أنهم جهات فاعلة في النزاع على قدم المساواة مع الجنود.

انضم القطاع الخاص إلى الجيش باعتباره وافدا جديدا إلى عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد النزاع. كذلك ظهرت شركات الأمن الخاصة (PSC) والشركات العسكرية الخاصة (PMC) في المشهد حيث تشارك تلك الأخيرة في العمليات اللوجستية، كما تقوم بتدريب قوات الشرطة والجيش التي يتم إعادة صياغتها بعد النزاع. شاركت الشركات الخاصة الأخرى في أنشطة إعادة إعمار أكثر تقليدية فيما يتعلق بالبنية التحتية والاتصالات والطاقة وإمداد المياه. أثارت مشاركة القطاع الخاص تساؤلات وشكوكا أخلاقية حول إجراءات التعاقد المبهمة. وعلى وجه الخصوص، فإن إدارة إمدادات النفط العراقية وبيع حقوق الاتصالات في أفغانستان بقيمة أقل من قيمتها السوقية قد أدت إلى تفاقم

المخـــاوف الموجودة من عقـــود بأن الخصخصة التي يتم تنفيذها بعـــد انتهاء مرحلة النزاع مباشـــرة يمكن أن تحدث بدون الشفافية الكافية وعلى حساب الدولة والاقتصاد والتي قد يمتد أثرها لفترات طويلة بعد انتهاء النزعات. وقد أدى وجود هذه المشروعات الخاصة في مجـــال إعادة الإعمار على الصعيد العالمي إلى إعادة النظر إلى الحرب على كونها نشـــاطا إنســـانيا ضروريا فللأســـف يعتبر المؤيدون أن الدمار واســـع النطاق يمثـــل المرحلة الأولى المنطقية لإعادة الإعمار.

يعتقد الكاتب أن التوجهات لم تكن كلها ســـلبية الأثر في فترة ما بعد الحادي عشـــر من سبتمبر للإنعاش ما بعد النزاع، فقد تزايدت أهمية هذا الموضوع في أوساط مختلفة حيث تزايد عدد الجامعات التي تمنح درجات علمية عليا وإعداد مناهج تعليمية ووحدات تدريبية فـــي موضوعات ذات صلة به. وقد أدى عدد الباحثـــين العاملين في هذا المجال إلى ظهور مقاربـــات جديدة ومنهجيات متعـــددة التخصصات بالإضافة إلى تطـــورات منهجية أثرت بشـــكل كبير على تطوير العمل وتوســـيع آفاق العاملين في هذا القطاع. وقد بدأت العديد من المجلات العلمية في إعطاء المزيـــد من الاهتمام للتحديات الأكاديمية والعملية الفريدة التي يشـــهدها الإنعاش بعد النزاعـــات، بالإضافة إلى المنشـــورات الجديدة تماما التي تم استحداثها في هذا المجال. كذلك ازداد الاهتمام الإعلامي بالإنعاش بعد النزاع حيث ظهر ذلك جليا في عام 2008 حيث تم تسليط الضوء بشكل قوي على الإنعاش بعد الحرب في الحملة الرئاسية الأمريكية.

5 – 3 المرحلة الخامسة: ما بعد الربيع العربي

في حين أن «الحرب على الإرهاب» تبقى حاضرة كخلفية عالمية لإعادة الإعمار في العقد الماضي، بيد أن بدء ثورات الربيع العربي في شهر ديسمبر عام 2010، أدخلت الإنعاش بعد النزاعات مرحلة جديدة. في حين أن الدراسات تشير إلى انخفاض عدد النزاعات المسلحة منذ عام 1950 مع الارتفاع الشـــديد في عدد الحروب الأهلية في بدايات التسعينيات من القرن العشـــرين والتي انخفض عددها منذ ذلك الحين، إلا أن منطقة الشرق الأوسط تعد اســـتثناء لهذا الاتجاه من خلال العـــدد المتزايد من النزاعات المســـلحة في القرن الحادي والعشـــرين. اشتدت النزاعات المسلحة في العراق وسوريا واليمن وليبيا بكثافة عالية كانت الســـبب الرئيســـي في اعتبار عام 2016 هو العام الأكثر دموية على الصعيد العالمي فيما يتعلـــق بالوفيات المرتبطة بالنزاعات خلال 25 عاما. في عام 2015، حققت أعداد النزوح رقما قياســـيا حيـــث رصدت الاحصائيات العالمية نزوح 65.3 مليون شـــخص. من الجدير بالذكر أن نسبة 70% من هذا الرقم الإجمالي نازحون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد مهّد الانهيار في ســـلطة الدولة والذي تميـــزت به تلك الصراعات في اليمن والعراق وســـوريا وليبيا ومصر الطريق لازدهار الجماعـــات المتطرفة، بما في ذلك الدولة

الإسلامية.. وقد صدر الإذن بإنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا في عام 2011 من خلال قــرار مجلس الأمن التابع لــلأمم المتحدة التي تجاوزت نطــاق اختصاصها بطريقة دعت النقاد إلى النظر إليه على أنه تدخل عسكري كامل. نتيجة الحرب الأهلية الليبية، تضاءلت احتمالات التدخل العســكري متعدد الأطراف لمصلحة تغيير النظام بشدة. وبالإضافة إلى ذلــك يعمل المجتمع الدولي في ليبيا بعد انتهاء النزاع مع القذافي على جهود بناء الســلام بما يشــبه تلك التي ظهرت في العراق أو أفغانستان. وقد اتخذ التدخل منحى جديدا نراه واضحــا في الدعم المقدم للحكومــة العراقية لمواجهة تهديد الدولة الإســلامية أو تدخل روســيا لدعم نظام الأســد في ســوريا أو التدخل الذي قادته السعودية في اليمن. تميزت هذه الحقبة بالتالي:

– موقف الغرب فيما يتعلق بالصراع في المنطقة العربية المتمثل بأن هذه المشكلة مشكلة العرب هم الأولى بالتعامل معها ومع تبعاتها.

– نشــوء نهج جديد للتدخل المناطقي بمعنى أن يبدأ الإعمار في منطقة من بلد ما حيث تتمتــع بإمكانية الوصول والعمل والبدء فعلا ببرامج إعــادة التأهيل والإنعاش المبكر بينما بقية البلد ترزح تحت ظروف مريرة بفعل الحرب.

– ساد هذه الحقبة نمط جديد من التدخلات غير المجدية تركز فقط على تعزيز الأمن بدون الشروع في بناء القدرات في القطاعات المختلفة.

– الاهتمام بدول الجوار حيت تم التركيز على دعم برامج الخدمات في الدول المستضيفة للاجئــين لدعم قدرات الدول المســتضيفة على الإيفاء بحاجات اللاجئين وتدعيم الســلم المجتمعي.

– العودة إلى أجواء الحرب الباردة وظهور لاعبين جدد في مسرح إعادة الإعمار كروسيا والصين والبرازيل وتركيا وايران.

– تزايد أعداد الخبراء العرب العاملين في المنظمات الدولية المنفذة لبرامج المســاعدات الإنسانية وإعادة التأهيل والإعمار.

– تزايدت أهمية الجهات المانحة من دول الخليج في الســنوات الأخيرة فبالإضافة إلى المــوارد الضخمة، فــإن الجهات المانحة في الخليج توفر درجة عالية من القرب الســياقي بالإضافة إلى القرب الثقافي والديني لسوريا والعراق وليبيا واليمن وفلسطين ولبنان[5].

(5) يعتقــد الكاتــب بأن المانحين الخليجيين يتميزون عن المانحين الغربيين. ما زالت لم تقم بدمج نفســها في الكيانات والمنظمات غير الحكومية متعددة الأطراف، والتي تجنبتها تلك الجهات من أجل المساهمات الثنائية الأكثر وضوحا، توفر منهجيات الجهات المانحة «غير التقليدية»، مثل التحويلات النقدية من أجل إعادة إعمار المنازل في جنوب لبنان، ذلك النوع من البساطة وعدم فرض الشروط وتكاليف التسليم المنخفضة والتي هجرتها العديد من الجهات الفاعلية الدولية «التقليدية» منذ أمد بعيد.

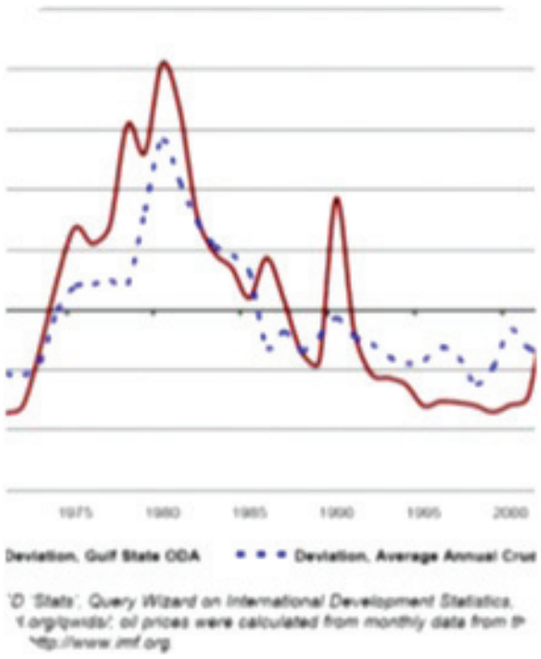

الجدول 2. المساعدة الإنسانية العامة (ODA) من دول الخليج كنسبة مئوية من المساعدة الإنسانية العامة من الدول الأعضاء في لجنة مساعدة التنمية (DAC) من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

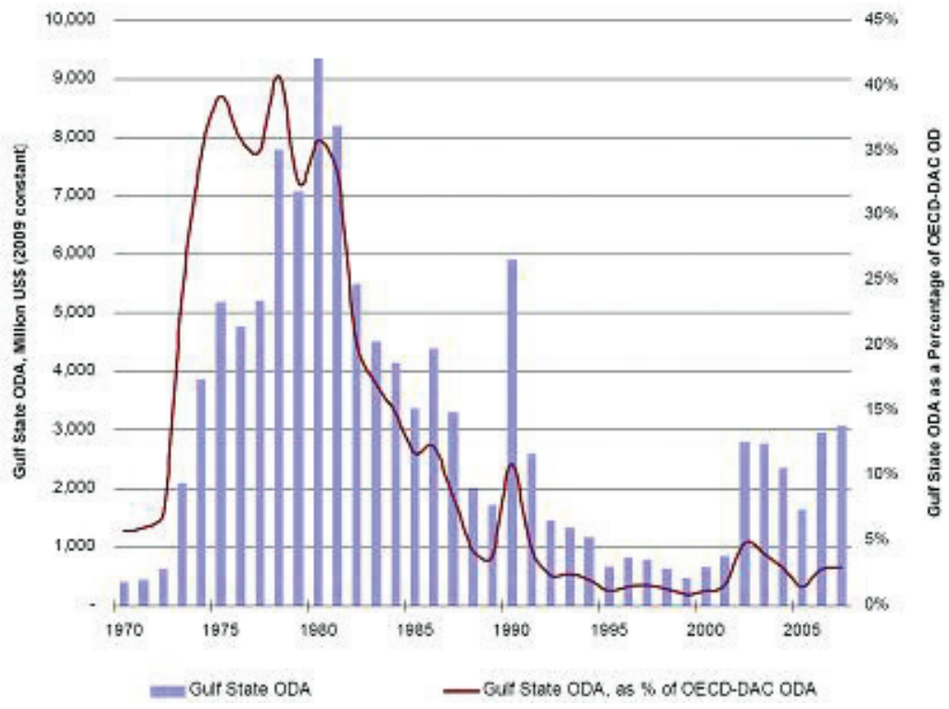

الجدول 3. المساعدة الإنسانية العامة (ODA) من دول الخليج وأسعار النفط

يظهـــر الجدولان 2 و3 أهمية الجهـــات المانحة العربية وقدرتها على زيادة أو على الأقل الحفـــاظ على الإنفاق العالمـــي على الإنعاش والتنمية في مقابل المســـاهمات المتضائلة من الدول الأعضاء في لجنة مساعدة التنمية (DAC) من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

4 - خاتمة وتوصيات

باعتبار ما سبق عرضه آخذين بعين الاعتبار معطيات السياق العربي حيث توجد هناك احتياجات مهولة لإعادة الإعمار في المنطقة في ســـوريا واليمن وليبيا والعراق وفلســـطين والســـودان والصومال وهناك ملايين من الشـــباب في حاجة لفرص عمل يمثلون مستقبل هذه المنطقة في ظل توافر إمكانيات مالية وحاجة للمســـتثمرين العرب للاســـتقرار للبدء في الاســـتثمار الاقتصادي في المنطقـــة يؤمن الكاتب أنه قد حان الوقـــت للعمل على بناء استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع التحديات التي تواجهها عمليات إعادة إعمار البلدان المنكوبـــة بالحروب. يرى الكاتب أن هناك حاجة ملحة لمنهجية جماعية تكون أكثر انضباطا والتزاما من قبل الدول العربية.، ويتطلب هذا الســـياق من المنطقة أن تفكر بشـــكل إبداعي حول كيفية التعامل بأفضل شـــكل ممكن من أجل الاســـتفادة من الموارد المتاحة لها وكيف يمكن خلق حالات التآزر عبر منهجية تعاونية من أجل إيجاد حلول للنزاعات وحالة الهشاشة التي ما زالت كثيرا من بلاد العالم العربي تعاني منها. وعليه يقترح الكاتب الشروع الفوري في: - اســـتثمار جهد كبير للوصول إلى حل النزاعات بأيدي عربية بما يتوافق مع مصالح الوطن العربي والدول العربية.

- إنشـــاء وكالة (بنك) عربية لإعادة الإعمار في الوطن العربي. تســـتفيد الوكالة بشكل فعـــال من وفرة الموارد والقدرات المتاحة في المنطقـــة العربية ولا تتعامل فقط مع المخاوف الإنسانية والاحتياجات الأساسية لكنها تحفز كذلك خلق الوظائف الجديدة وإطلاق العنان للنمو الاقتصادي.

- تســـهم الوكالة في تعزيز ثقافة البحث العلمي وربط العمل البحثي بالممارسات العملية لتحقيق أكبر استفادة من الجهود البحثية العربية في مجال إعادة الإعمار بعد الحرب.

- تســـاعد الوكالة في جذب الاســـتثمارات العربية للاســـتثمار في الدول المتضررة من الحروب بأطر إدارية مبتكرة، فعلى ســـبيل المثال يمكن للمســـتثمر الخليجي أن يساهم في تنمية القطاع الزراعي في السودان الذي يمكن أن يمثل سلة الغذاء لمنطقة الخليج وأن تقوم بدور كبير فيما يتعلق بحل احتياجات الأمن الغذائي الخليجي.

- تنشـــئ الوكالة إطار عمل شاملا لإعادة الإعمار في بلد ما حيث تقوم بتوجيه الجهات المانحـــة والمنظمات الدوليـــة والمنظمات غير الحكومية ومنظمـــات المجتمع المدني وغيرها للتأكد من أن أنشـــطتهم ومساهماتهم تنطوي في إطار عمل موحد مستخدمة لهذا الغرض أطر إبداعية للتنسيق والمشاركة.

– تقــوم الوكالة بجهود الحشــد الدولي والمناصرة لقضايا اعــادة الإعمار وهذا يتطلب من الجهات الفاعلة العربية اســتثمار الفرصة والسعي لان تكون المنطقة ممثلة بشكل أكثر فعالية في جهات صناعة القرار على المستوى الدولي.

– وللتحقــق من تحقيق الامتثــال إلى خطط العمل يجب أن يتم تمكــين الوكالة لفرض خطة الإعمار. يمكن أن تقوم الوكالة بتحديد الشــركاء التنفيذيين المناسبين مع التحقق من الامتثال ومراقبة الفســاد والفاقد وتقييم تأثير التدخلات بشكل مستمر. وعلى الرغم من درجة الاســتقلالية المتوقعة للمدير والوكالة التي يترأســها، يلزم أن تكون هناك محاسبة. ويمكن أن يوفر مجلس تمثيلي يتكون من أعضاء كل الوظائف الاجتماعية والسياســية ذات الصلة الشــرعية للوكالة مع مراقبة الامتثال لأي اتفاقيات ســلام ســارية. وبالتالي، يمكن أن يقــوم مثل هذا المجلس التمثيلي بإنشــاء أنماط للتعاون البناء بين الخصوم الســابقين والمتوقعين في المســتقبل بما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحولهم إلى مؤسسات سياسية ديمقراطية.

– هنــاك ضرورة لتســهيل التنقل اعتمادا علــى اللغة والتحديات المشــتركة، على وجه الخصــوص خلق الوظائف عبر المنطقة. وهــذه الرؤية مفيدة وبناءة في منطقة تمتلك فيها الصناعات الضخمة قدرات تطويرية في سوق محتمل يضم 400 مليون شخص. ويمكن أن يكــون لذلك تأثيرات دائمــة ليس فقط على النمو الاقتصادي في المنطقة ولكن كذلك على التماسك الاجتماعي.

– هناك حاجة لنشــر الفكر الديني الوســطي وتفعيل الاجتهاد لمواكبة تحديات العصر ومحاربة الطائفية والأمراض الاجتماعية الناتجة عن التفسيرات الخاطئة للدين.

اليوم الثاني

الجلسة الخامسة

التهجير الداخلي وآثاره على مستقبل سوريا ودول الجوار

الثلاثاء 17 يناير 2017

الساعة 12 ظهراً

قاعة الجوهرة - فندق كراون بلازا

ورقة التهجير القسري وآثاره على مستقبل سورية ودول الجوار

د. ياسر سعدالدين

1 - التهجير القسري .. تعريف وتوصيف.

2 - تغيير البيئة الاجتماعية في سورية ما بين التشيع والتهجير.

3 - رأس النظام والتهجير القسري.

4 - أساليب ووسائل التهجير القسري والتغيير الديموغرافي.

5 - مناطق ونماذج صارخة من التهجير القسري.

6 - التهجير الداخلي في أرقام

7 - التهجير القسري والمواقف الدولية.

8 - تبعات وتداعيات التهجير القسري على سورية ودول الجوار.

اليوم الثاني

الجلسة السادسة

دور الكويت وحضرة صاحب السمو أمير البلاد في العمل الإغاثي

الثلاثاء 17 يناير 2017

الساعة 5:00 مساء

قاعة الجوهرة - فندق كراون بلازا

دور الكويت وحضرة صاحب السمو أمير البلاد في العمل الإغاثي

أ. محمد العسعوسي

جبلت الكويت على عمل الخير والمساهمة في التنمية العربية بشكل عام ومساعدة جميع الشعوب التي تحتاج للمساعدة بعيدا عن تعقيدات العلاقات السياسية، فقد ارتدت الدبلوماسية الكويتية وجها إنسانيا.

ولم يتوقف النشاط الإنساني والمساهمة في التنمية الإنسانية بل امتد إلى الجمعيات الخيرية ومؤسسات العمل الشعبي في إطار التنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة لإغاثة الشعوب في أوقات الكوارث التي تتعرض لها.

فقد أدى الهلال الأحمر الكويتي دورا بارزا في العمل الإغاثي والوقوف إلى جانب الشعوب في الكوارث التي تتعرض لها وكان في الخط الأول لعمل المنظمات الإنسانية في الإغاثة وإنشاء المشروعات التنموية والمدارس في المناطق التي تعرضت للكوارث والحروب من إندونيسيا إلى غزة إلى أفريقيا إلى مناطق النزاع الملتهبة في سورية والعراق واليمن.

وقامت الجمعيات الخيرية الكويتية بجهود جبارة في إقامة المشروعات في مناطق المجاعات والكوارث خاصة في القارة الأفريقية واكتسبت هذه الجمعيات شهرة عالمية بين منظمات العمل الإنساني لدورها الكبير في إغاثة الشعوب وتقديم يد العون للمحتاجين حاملة رسالة الكويت الإنسانية إلى شعوب العالم شرقه وغربه وسطرت صفحات ناصعة من العطاء الإنساني بلا حدود.

وقد قام بيت الزكاة بتمويل عدد من المشروعات والأنشطة الخيرية وصلت إلى أكثر من 40 مليون دولار كما تشرف الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية على برامج ومشروعات في أكثر من 136 بلدا، وقد بلغت مخصصات المشروعات نحو 35 مليون دينار كويتي في العام 2012 فقط.

وتشير التقارير العالمية إلى أن المشروعات التي نفذت من خلال العمل الخيري الكويتي تركزت في قطاعات الطاقة والمياه والمجاري والمشروعات الزراعية والصوامع والطرق والموانئ.

وحرصت الكويت من خلال الدبلوماسية النشطة على توجية الجهود لخدمة الشعوب في المقام الأول والتصدي للكوارث وحصار النزاعات.

الكويت وأفريقيا

في نوفمبر 2013 استضافت الكويت القمة الأفريقية الثالثة تحت شعار «شركاء في التنمية والاستثمار» وقال صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، خلال المؤتمر «سعت الكويت منذ زمن بعيد إلى تعزيز الشراكة مع أفريقيا» وقام الصندوق الكويتي للتنمية بتوجيهات من سمو الأمير بتقديم قروض ميسرة بلغت مليار دولار على خمس سنوات بالإضافة إلى نشاط الشركات الاستثمارية من خلال المشروعات العملاقة الموجهة للشعوب الأفريقية.

ويذكر أن هذا المؤتمر شهد انطلاق جائزة المرحوم عبد الرحمن السميط للأبحاث الجادة بقيمة مليون دولار أمريكي.

الكويت والشعوب الآسيوية

لم تنس الكويت أنها دولة آسيوية ولديها التزامات أخلاقية تجاه شعوب القارة، واستضافت الكويت في اكتوبر 2012 مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي من خلال مبادرة كويتية لرفع المعاناة عن أجزاء كبيرة من قارة آسيا في المجاعات والحروب ومشاكل البيئة وقدم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مبادرة لإنشاء صندوق بملياري دولار بهدف المساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في المناطق الأكثر فقرا في الدول الآسيوية غير العربية.

الكويت وسورية نموذج إنساني

في إطار الدبلوماسية الإنسانية استضافت الكويت ثلاثة مؤتمرات لأصدقاء سورية لتوفير المساهمة اللازمة لإغاثة الشعب السوري، وكانت مساهمة الكويت الأكبر ماليا في هذه المؤتمرات انطلاقا من واجبها الإنساني، ولاتزال دولة الكويت من خلال مؤسساتها الشعبية تقوم بالأعمال الإغاثية في المناطق السورية.

رفع المعاناة عن الشعب العراقي

بعد سقوط النظام الصدامي في أبريل 2003 قدمت الكويت كل المساعدات للعراق الجديد وفتحت مستشفياتها لعلاج الجرحى العراقيين في مختلف الظروف وأرسلت المعونات والمواد الإغاثية لأبناء الشعب العراقي في مختلف المناطق والذين تقطعت بهم السبل بسبب العمليات العسكرية.

من أجل ذلك وغيره كثير استحقت الكويت أن تكون مركزا للعمل الإنساني بفضل جهود حكامها وحكوماتها المتعاقبة ومؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الفاضلة من الرجال والنساء الذين لم يتوانوا في عمل

الخيـــر وتقديم جـــزء مـن أموالـهم لإغاثة شـــعوب العالم المختلفـــة وتقديم يد العون للمحتاجين.

ونظرا إلى الدور التاريخي لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، في تعميق البعد الإنســـاني في الدبلوماسية الكويتية، فقد اطلقت الأمم المتحدة عام 2015 على سموه لقب «قائد للعمل الإنساني» وسمت الكويت مركزا إنسانيا عالميا.

اليوم الثاني

الجلسة السادسة

النزوح السوري
وانعكاساته على المنطقة

الأثنين 16 يناير 2017

الساعة 5:00 مساء

قاعة الجوهرة - فندق كراون بلازا

التهجير السكاني في سورية:
سياسات الهوية كاستراتيجية لتدمير المنطقة العربية

أ. عبدالناصر العايد

أصبحت قضية اللجوء السوري الناجمة عن الحرب الهمجية التي تشنها قوى عديدة على ذلك الشعب، واحدة من أكثر القضايا المرتبطة بالثورة السورية استقطابا للاهتمام والبحث، ليس فقط بالنظر إلى حجمها غير المسبوق، حيث إن هناك سوريا من بين كل خمسة لاجئين في العالم، بل أيضا بسبب ماهيتها، حيث تنتمي إلى حقل ما يدعى بـ «سياسات الهوية» والأخطار الناجمة عنها، والتي تتصاعد اليوم في منطقة الشرق الأوسط، على نحو يجعلها خطرا عالميا وشيكا.

المشرق العربي كمنطقة تحولات سكانية

بسبب عمقها التاريخي، وموقعها الحساس، فإن منطقة المشرق العربي وبلاد الشام تحديدا، كانت منطقة تحولات سكانية عبر التاريخ، فقد سادت المنطقة الكثير من الشعوب، ثم رحلت أو بادت أو اختفت، لكن الأمور استقرت منذ ظهور الإسلام لتعطي المنطقة وجهها الحالي ذي الصبغة الإسلامية العربية، وهو وجه يخفي في الحقيقة عدة طبقات تاريخية تنطوي على عديد المشكلات الثقافية التي تتفجر بين الحين والآخر، التي تتمثل اليوم في مسألة الأقليات وتداعياتها، وهي إحدى نواتج ومتبقيات تحولات تاريخية سابقة عصفت بالمنطقة.

وفي القرن المنصرم فقط، شهدت منطقة المشرق العربي تحركات سكانية كبيرة، عرف الأول منها بالسفر برلك، وهي هجرة وانتقال واسع تسببت به عملية التجنيد في الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، حيث ذهبت أعداد غير موثقة من شبان ورجال تلك المنطقة للمحاربة مع العثمانيين في أنحاء أوروبا ولم يرجع معظمهم، بينما فرت أعداد كبيرة أخرى من هؤلاء الشبان إلى أوروبا والأميركيتين، خصوصا من المسيحيين، ويشكل هؤلاء اليوم فئة وازنة من سكان أمريكا اللاتينية على وجهة الخصوص. تلا ذلك الانزياح السكاني غير الموثق بشكل كاف، عملية التهجير التي شهدتها فلسطين بعيد قيام الكيان الصهيوني، التي كانت بمنزلة ترحيل شعب كامل عن أرضه، تلتها موجة نزوح أخرى بعد حرب يونيو 1967 والتي طالت هذه المرة مواطنين سوريين وأردنيين أيضا، وتفرع عن هاتين الهجرتين العديد من قضايا اللجوء والهجرة

فـــي بلدان الجوار مثل لبنان والأردن وســـورية، لاتزال تعاني من وطأتها حتى اليوم من دون أي أمل بحل قريب.

وفي مرحلة الحروب العراقية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، شهد العراق بدوره العديد من عمليات الهجرة والنزوح متعددة الأشـــكال والأسباب، لكن أكبرها هو ما نجم عن الاحتلال الأميركي لذلك البلد، وما أعقبه من سيطرة إيران عليه.

وشهدت تلك السنوات أيضا تبدلات سكانية لأسباب اقتصادية، من أبرزها الاستقطاب الكبيـــر لدول الخليج العربي لأعداد كبيرة مـــن المواطنين العرب والأجانب بعد الطفرة النفطية، ورغم أن هذا التحول السكاني مازال تحت سيطرة حكومات تلك إلا أن آثارها البعيدة على التركيبة السكانية لا يمكن إغفال النظر عنها.

وعلى صعيد ســـورية ذاتهـــا، وقبيل التهجير الكبير الحالـــي، حدثت هجرة جماعية داخلية كبيرة، حيث نزح بين عامي 2006 و2010 أكثر من مليون شـــخص، من مناطق شـــمال شرق ســـورية إلى المناطق الغربية، بســـبب موجة الجفاف والفشل التنموي في تلك المنطقة، والسياســـات التمييزية الســـلبية التي انتهجها نظام الأسد مع سكان تلك المنطقة.

التهجير القسري للسوريين بعد تفجّر الثورة السورية

تتفق إحصائيات منظمات ومؤسســـات عديدة على أن عدد المهجرين الســـوريين في داخل ســـورية وخارجها تجاوز الـ 12 مليون مواطن، أي أكثر من نصف عدد الســـكان، ووفق بيانات الحكومة المؤقتة التابعة للمعارضة عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الحكومة التركية بلغ في 30 ديسمبر 2015 حوالي مليونين و407 آلاف لاجئ موزعين علـــى 25 مخيمـــا، جزء منهم وعددهم 276 ألفا داخـــل المخيمات، والجزء الآخر نحو مليونين و131 ألف لاجئ خارج المخيمات.

وفي لبنان، بلغ إجمالي عدد السوريين مليونا و70 ألفا وحوالي 100 ألف منهم داخل المخيمات، بالإضافة إلى أكثر من 970 ألفا آخرين موزعين خارج المخيمات، فيما وصل عدد اللاجئين في الأردن إلى 633 ألفا و466 لاجئا، 120 ألفا منهم داخل المخيمات، و509 آلاف لاجئ خارج المخيمات.

واســـتقبلت مناطق عراقية قريبة من الحدود 244 ألفا و527 لاجئا، 94 ألفا منهم داخل المخيمات، بالإضافة إلى 150 ألفا خارج المخيمات.

أما في مصر فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين 123 ألفا و600 لاجئ، أما عددهم في بقية الدول العربية فبلغ 26 ألفا و800 سوري، وفي أوروبا بلغ عدد اللاجئين 550 ألف لاجئ، وبلغت أعداد اللاجئين المســـجلين في دول شمال أفريقيا أكثر من 24 ألف لاجئ.

وبســـبب هذه الأعداد الهائلة، تعاني منظمات غوث اللاجئـــين، الإقليمية والدولية، مـــن العجز عن تأمين متطلباتهـــم، فقد أعلنت وكالات الأمم المتحـــدة والمنظمات غير الحكوميـــة إلى حاجتها إلى مبلغ 4.53 مليار دولار لتنفيذ خطة الاســـتجابة الإقليمية للأزمة في ســـورية للعام 2015 – 2016. ومع ذلك، لم يتم تأمين ســـوى 1.83 مليار دولار (41 في المائة) حتى نهاية سبتمبر لعام 2015.

مخاطر متعددة

تطرح قضيـــة التهجير واللجوء طيفا واســـعا من المخاطر السياســـية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، على المهجرين من ناحية، وعلى المجتمعات التي ينزحون منها أو التي يلجأون إليها.

وثمة الكثير من الدراســـات العلمية المتخصصة التي تتناول هذه الجوانب بدقة ليس من شـــأن محاضرة عامة كهذه مناقشتها، وما يجدر بنا أن نناقشه في المقام الأول هو كون عمليات التهجير الحالية مســـتندة إلى سياســـات الهوية، أي استهداف المجتمعات على أســـاس الانتماء الديني أو العرقي أو الثقافي، إذ إن هذا الجانب من المســـألة يعد الخطر الأكبر، والمولد الرئيس لمعظم النتائج السلبية، التي لا يستطيع أي متأمل وباحث أن يلم بكل تداعياتها ومخاطرها المحتملة.

وفي رأي معظم الباحثين، تستهدف عملية التهجير الحالية في سورية سكانها العرب السُـــنّة، كأحـــد أوجه الصراع الذي يقوده النظام الإيراني منـــذ عقود في المنطقة، في محاولة منه لفرض هيمنته على منطقة المشـــرق، مســـتغلا حالـــة التنوع الموجودة في منطقة المشـــرق العربي، وفي نسخة خاصة من سياســـة استغلال الأقليات التي عانت منهـــا هذه المنطقـــة من نحو قرن، بدءا من التدخل في شـــؤون الإمبراطورية العثمانية وصولا إلى إنشاء الكيان الصهيوني. ولا يوجد ما يوحي بأن إيران يمكن أن تعيد النظر أو تتوقف عن هذه الإستراتيجية في المدى المنظور، وهو ما يحتم على المنطقة المتضررة وهـــي المنطقة العربية، أن توجد الحلول العاجلة وطويلة الأمد لمواجهة هذه السياســـة ووضع حد لأخطارها.

وفي تصورنا الخاص، تبدأ المعالجة بوضع هذه المســـألة تحت الضوء بلا مواربة أو أو نفاق، إذ إنه من الملاحظ على ســـبيل المثال، تحاشي معظم الجهات الفاعلة العربية الحديث حول جوهر المشـــكلة، بسبب الرغبة في عدم تكريســـها، وهو موقف استغلته إيران بشـــكل كبير وعززت تحت الصمت العربي نفوذهـــا وقواها في المنطقة، ونفذت أجزاء كبيرة من مخططها لتصديع المنطقة العربية وإضعافها، ومن ثم إخضاعها.

ولا دليل على نجاح تلك السياسة حتى اليوم من وقوع حواضر المشرق العربي الكبرى لسلطتها المباشرة وإدارتها، من بيروت إلى دمشق وحلب وبغداد، وصولا إلى صنعاء، بل

إن قواتها وميليشياتها تقاتل بشكل علني في أكثر من نصف بلدان المشرق العربي دون أي تورية أو تمويه، وفي المقابل لايزال الصوت العربي في مواجهة ذلك خجولا وخافتا، أما الموقف منها فيكاد يكون معدوما، أو لا يملك أي إستراتيجية في أفضل الأحوال.

إن مواجهة التحولات التاريخية الحالية، التي تعد مسألة التهجير وتغيير التركيبة السكانية أبرز معالمها، يقتضي وقفة شاملة، وبما أنها تستند إلى موقف هوياتي، فإن المعالجة أيضا يجب أن تقوم على أساس الهوية، وهنا ندعو بشكل واضح إلى إستراتيجية عربية في جوهرها، تتناقض جوهريا مع الطرح المعادي القائم على الأساس الديني المذهبي، الذي يعتبر بمنزلة كعب آخيل، ونقطة ضعف مجتمعاتنا التي يستهدفنا أعداؤنا فيها.

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - منظمة حكومية

@NCCAL_kw

nccalkw YouTube

kw_nccal

www.nccal.gov.kw

press_nccal@nccal.gov.kw